موقع فلسطيني:

كتاب

الإرهاب الإسرائيلي وشرعية المقاومة والعمليات الاستشهادية

د. غازي حسين

* * *

الفهرس:

- مقدمة.
- الاحتلال أكثر أنواع الإرهاب وحشية.
- المقاومة الخيار الاستراتيجي لمواجهة الاحتلال.
- المقاومة الأوروبية للاحتلال نموذجاً.
- لماذا المقاومة الأوروبية شرعية وسواها غير شرعي.
- مقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال حق مشروع.
- مقاومة الاحتلال ليست إرهاباً في القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.
- المقاومة في الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب.
- العمليات الاستشهادية تطور نوعي في أسلوب مقاومة الاحتلال:
  آ- البعد الديني في المقاومة.
  ب- لماذا العمليات الاستشهادية.
  ج- شرعية العمليات الاستشهادية.

* * *

مقدمة

يسيطر مفهوم الإبادة الجماعية للعرب على التفكير الديني والسياسي والعسكري للأحزاب والحكومة والحاخامات والمجتمع الإسرائيلي.

وتعود جذوره إلى الفكر والممارسة في التاريخ اليهودي ويشمل ارتكاب المجازر الجماعية والحروب العدوانية وتدمير القرى والمدن والمنجزات العربية، واتباع سياسة الأرض المحروقة، ومصادرة الأرض العربية وتهويدها، واتباع سياسة التصفيات الجسدية.

وتقوم فرق القتل السرية التابعة للجيش الإسرائيلي وعمليات القصف العشوائية بقتل الأطفال والنساء في منازلهم وغرف نومهم بأحدث الصواريخ والطائرات الأمريكية.

وسخرت "إسرائيل" الأسلحة الكيمائية والبيولوجية واليورانيوم المنضّب وحقن أطفال الانتفاضة الأولى بفيروس الإيدز وإجراء التجارب الطبية المحرمة دولياً على الفدائيين (رجال المقاومة) للتخلص من الإنسان العربي الفلسطيني ومنع تكاثره.

واستخدمت الحروب العدوانية وعمليات القتل والتدمير بالقنابل الإنشطارية والفسفورية والفراغية والمجازر الجماعية كمجازر صبرا وشاتيلا لإبادة اكبر عدد ممكن من العرب. واتبعت سياسة الأرض المحروقة وتوجيه الرصاص إلى العين والرأس والقلب، مما يعبّر عن حقد وكراهية وهمجية الجندي الإسرائيلي ومعاداته لأبسط المفاهيم الإنسانية والحضارية وتقاليد وأعراف الحروب واتفاقيات جنيف لعام 1949.

وترمي "إسرائيل" من استخدام الأسلحة والذخائر المحرمة دولياً إلى إبادة الإنسان العربي الفلسطيني وتعريضه للمعاناة الدائمة والخطر المستمر وتلويث بيئته ومنع تطوره وتقدمه والإبقاء على تخلفه.

فالجيش والمجتمع الإسرائيلي يتعامل مع الإنسان الفلسطيني من منطلق إبادته والقضاء عليه أو ترحيله من وطنه لفسح المجال أمام تجميع يهود العالم في وطنه فلسطين. ويتعاملون مع العربي من منطلق عدم الاعتراف بوجوده وبحقوقه في أرضه ووطنه وإنكار حتى حقه في الملكية ومصادرة أراضيه وإقامة المستعمرات اليهودية عليها، وبالتالي يتعاملون معه من منطلق الحقد والكراهية والرفض لوجوده للاستيلاء على أملاكه وأرضه وترحيله منها، مما يظهر بجلاء نفسية اليهودي الرافضة لأبسط الحقوق والمبادئ والمفاهيم الإنسانية.

وتستمر "إسرائيل" في سياسة الحروب العدوانية والمجازر الجماعية وبناء المستعمرات اليهودية في ظل تمسك الدول العربية بالسلام كاستراتيجية "سلام الشجعان" وفي ظل عملية التسوية والمفاوضات واتفاقات كمب ديفيد وأوسلو ووادي عربة.

وعلى الرغم من توقيع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية لاتفاقات أوسلو وواي بلانتيشن لا تزال "الإبادة الجماعية" هي العنصر المسيطر على ممارسات الحكومة والجيش الإسرائيلي في التعامل مع الشعب العربي الفلسطيني الرافض للاحتلال والتهويد والترحيل. وتسخر "إسرائيل" وعلى الرغم من الاتفاقات الموقعة وتجريد الشعب الفلسطيني من كل

الوسائل الممكنة للدفاع عن نفسه، كل طاقاتها العسكرية والسياسية والإعلامية والدبلوماسية وكأنها في حالة حرب حقيقية مع هذا الشعب الأعزل مستخدمة أحدث الطائرات والصواريخ والدبابات في ظل دعم أمريكي وسكوت أوروبي مطلق، وعجز عربي لا مثيل له على الإطلاق.

وتتخذ من العنصرية والإرهاب والإبادة الجماعية سياسة رسمية علنية لإبادة الشعب الفلسطيني ومسحه من الوجود بكافة الوسائل العنصرية والإرهابية والاستعمارية والحيل والأكاذيب اليهودية.

ورثت "إسرائيل" وورث الجيش "الإسرائيلي" أساليب العصابات اليهودية الإرهابية التي استفادت من أساليب النازيين. واعتمدت أساليب العصابات اليهودية التي ارتكبت المجازر الجماعية، وبالتالي رفضت وترفض الالتزام بالعهود والمواثيق الدولية ومبادئ القانون الدولي وترفض الاعتراف بوجود الشعب الفلسطيني وحقوقه لتجميع يهود العالم وإقامة "إسرائيل" العظمى من النيل إلى الفرات.

إن "إسرائيل" لا تستطيع أن تتخلص من إيمانها بالعنصرية والإرهاب والاستعمار الاستيطاني والإبادة الجماعية في التعامل مع العرب، ففلسفة الإبادة الجماعية واستخدام القوة والحروب المفاجئة هي العقلية المسيطرة على قادة "إسرائيل" والمجتمع الإسرائيلي، ولا يمكن أن توقفها أو تردعها "مسيرة السلام" والمفاوضات. فالمفهوم الإسرائيلي للسلام يقوم على أساس مفهوم الإبادة الجماعية للإنسان الفلسطيني والعربي الذي يناضل ضد الاحتلال الإسرائيلي. فالهدف من نعت مقاومته للاحتلال بالإرهاب ومحاربته بأحدث الأسلحة ووصفه بالإرهابي هو التخلص منه لتهويد وطنه بالإبادة الجماعية له ولشعبه الرازح تحت الاحتلال.

دمغت الصهيونية كل انتقاد أو معارضة لممارسة "إسرائيل" للإرهاب والإبادة العنصرية بمعاداة السامية. وخدم الحديث عن اللاسامية واختلاق الأكاذيب والمبالغة حولها الاستمرار في جمع هدايا الأسلحة والأموال "لإسرائيل" وجعلها الملاذ الوحيد لليهود من خطر اللاسامية المزعومة، وعدم توجيه الانتقاد لممارسات "إسرائيل" الإرهابية والعنصرية.

وساعد الدعم العسكرية والسياسي والمالي والإعلامي الذي تلقته "إسرائيل" من الولايات المتحدة وألمانيا على الاستمرار في متابعة ارتكاب الهولوكوست بحق الشعب العربي الفلسطيني. واستغلت اليهودية العالمية الهولوكوست النازي للتغطية على الهولوكوست "الإسرائيلي".

وقاد استغلال الهولوكوست النازي إلى تحويل الكيان الإسرائيلي إلى ثكنة عسكرية مدججة بالأسلحة التقليدية والنووية والكيماوية والبيولوجية. وكانت مصالح الإمبريالية الأميركية والإسرائيلية السبب وراء ظهور معزوفة الهولوكوست. وكان المستفيدون الوحيدون منه "إسرائيل" والمنظمات اليهودية، بينما كان دافعو الضرائب الألمان والشعب الفلسطيني ضحاياه.

إن استغلال "إسرائيل" واليهودية العالمية لمعزوفة الهولوكوست النازي، لم يقدم شيئاً لضحايا النازية من اليهود، وإنما خدم سياسة "إسرائيل" الإرهابية والعنصرية وتهويدها لفلسطين والمقدسات العربية فيها، الإسلامية والمسيحية،

وصرف انتباه الرأي العام العالمي عن الهولوكوست الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني لذلك يمكن القول إن الشعب العربي الفلسطيني أصبح ضحية مزدوجة للهولوكوست النازي والهولوكوست الإسرائيلي.

بالأمس خلقت المصالح الأمريكية واليهودية الهولوكوست النازي واليوم خلقوا من أحداث 11 أيلول الهولوكوست الأمريكي الجديد لأمركة العالم وتدمير العروبة والإسلام والتغطية على الهولوكوست الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وتصفية قضية فلسطين.

* * *

الاحتلال أكثر أنواع الإرهاب وحشية

ينطلق إرهاب وعنصرية "إسرائيل" والاستعمار الاستيطاني اليهودي من التعاليم التوراتية والتلمودية، والتي هي من حيث القدم أقدم بكثير من جميع الحركات الإرهابية والعنصرية والاستيطانية التي ظهرت في تاريخ البشرية.

تغذي التعاليم التوراتية والتلمودية والإيديولوجية الصهيونية الإرهاب والعنصرية والإبادة الجماعية والكذب والأطماع في أرض وثروات وممتلكات الشعوب الكنعانية في عقول الحاخامات والمفكرين والسياسيين اليهود.

فالتوراة والتلمود هما الكتابان المقدسان لدى اليهود، والولاء للدين هو الذي جمع بينهم في الماضي، ويجمع بينهم في الوقت الحاضر الولاء للدين والصهيونية والكيان الصهيوني.

تحرّض التوراة أتباعها على إلقاء الخوف والرعب في نفوس الشعوب الكنعانية كي يتركوا أرضهم وممتلكاتهم تحت وطأة الإرهاب والإبادة وسفك الدماء.

وتعتمد الصهيونية والكيان الصهيوني على التراث التوراتي والتلمودي الذي يعتبر أن اليهود "شعب الله المختار" اختاره (يهوه) على شعوب الأرض قاطبة، ومنحه أرض كنعان "من النيل إلى الفرات". حيث يقول (يهوه) لشعبه المختار مخاطباً إبراهيم: "لنسلك أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات".

تمتلئ التوراة والتلمود والأدبيات الصهيونية بالأفكار والمقولات الإرهابية والعنصرية وقصص الإبادة الجماعية للشعوب الكنعانية، المشبعة بالاستعلاء والتمييز والانعزال والانغلاق العنصري.

يأمر يهوه (رب اليهود) اتباعه بارتكاب المجازر الجماعية وقتل الأطفال والنساء والرجال، وقطع الأشجار، وتخريب الزرع وحرق القرى والمدن ورفض الزواج المختلط والاندماج في الشعوب والأمم.

وتربي التوراة أتباعها على أنه لا خلاص لليهود إلا بإبادة جميع الشعوب غير المؤمنة باليهودية التي تزاحمهم على مصادر العيش والكلأ والنفوذ السياسي والعسكري.

وتعج الأساطير الواردة فيهما بالتحريض على الإرهاب والتدمير وسفك الدماء وبث الكراهية والبغضاء وإثارة الفتن بين الشعوب.

إن إرهاب ووحشية وعنصرية الصهيونية والكيان الصهيوني ينطلق بالدرجة الأولى من التعاليم التي دونها كتبة التوراة والتلمود من الأفكار والمقولات الصهيونية و"بروتوكولات حكماء صهيون" أي من المقررات السرية للمؤتمر الصهيوني الأول في بازل بسويسرا.

تؤمن الصهيونية منذ نشأتها ويؤمن قادة "إسرائيل" أن الإرهاب والإبادة والاستيلاء بالقوة العسكرية على الأراضي والمياه والممتلكات العربية والتفوق والنقاء العنصري جاء بأمر إلهي أولاً ومصلحة دنيوية ثانياً، لذلك أعطوا الإرهاب والعنصرية والاستعمار الاستيطاني صفة القداسة الدينية. وأصبح الإرهاب الصهيوني من أهم المرتكزات الأساسية لتحقيق المشروع الصهيوني في الوطن العربي.

اختارت العصابات الإرهابية اليهودية ومنها عصابات الأرغون وشتيرن والهاغانا عدداً كبيراً من القرى والمدن العربية الفلسطينية لتكون النموذج العملي لتطبيق ما ورد من إرهاب وإبادة ووحشية في التعاليم التوراتية والتلمودية والأدبيات الصهيونية لترحيل العرب وإنجاح الاستعمار الاستيطاني اليهودي. وكانت مذبحة قرية دير ياسين في التاسع من نيسان 1948 المثال الحي على ذلك، إذ أباد الإرهابيون اليهود جميع سكان القرية والبالغ عددهم 279 عربياً. وورث الجيش الإسرائيلي أساليب وتجارب المنظمات اليهودية الإرهابية. وأصبح قادتها رؤساء وزارات ووزراء وقادة في الجيش والدولة والمجتمع الإسرائيلي.

وتصاعد الإرهاب اليهودي وتجاوز المذابح الجماعية وتجسّد في عدد من الحروب العدوانية التي أشعلتها "إسرائيل" ومجازر صبرا وشاتيلا التي راح ضحيتها 6 آلاف لاجئ فلسطيني معظمهم من الأطفال والنساء والشيوخ.

إن إرهاب الدولة الإسرائيلية، والذي ينفذه الجيش الإسرائيلي والشرطة والموساد بصورة لم يشهدها التاريخ البشري لوحشيتها وفظاعتها ألحق أفدح الأضرار بالشعب الفلسطيني وبقية أبناء الأمة العربية وتهدف إسرائيل منه ترحيل وإلغاء وإبادة أكبر عدد ممكن من العرب لتحقيق التطهير العرقي وصولاً إلى تجسيد ما يسمى النقاء اليهودي على أرض الواقع، ويجعل هذا الهدف العنصري المقيت الإرهاب الإسرائيلي طبيعة ووظيفة دائمة وملازمة للكيان الصهيوني.

فتاريخ "إسرائيل" على مدى أكثر من نصف قرن ليس سوى سلسلة متواصلة من المجازر والمذابح والحروب العدوانية والاعتداءات البرية والجوية والبحرية المتواصلة والتي تظهر يومياً بجلاء طبيعتها الإرهابية، فالمجزرة تلو المجزرة، والحرب تلو الحرب، والاغتيال تلو الاغتيال، والترحيل والاستيطان يسيران باستمرار على قدم وساق مما يؤكد طبيعة الصهيونية والكيان الصهيوني الإرهابية والعنصرية والاستعمارية.

فتاريخ الإرهاب في المنطقة العربية يتزامن ويتلازم مع تاريخ الحركة الصهيونية والهجرة اليهودية وتأسيس المنظمات اليهودية الإرهابية المسلحة وقيام ما يسمى إسرائيل ووراثة الجيش الإسرائيلي لأساليب وبرامج وتجارب المنظمات اليهودية الإرهابية.

وتدعم الولايات المتحدة التي تكيل بمكيالين، الإرهاب الرسمي الذي تمارسه إسرائيل، وتتجاهل داخل الأمم المتحدة وخارجها أن "إسرائيل" هي مصدر الإرهاب وسبب العنف والحروب والخراب والدمار والتخلف في المنطقة.

وترمي "إسرائيل" من استخدام الإرهاب وارتكاب الإبادة الجماعية ترحيل العرب وتهويد فلسطين والمقدسات العربية والإسلامية في القدس والخليل وبيت لحم ونابلس، وإنجاح الاستعمار الاستيطاني اليهودي، وتستخدمه لتحقيق مكاسب جغرافية وديموغرافية وسياسية واقتصادية ونفسية.

والإرهاب الإسرائيلي موجه إلى الدول العربية والقيادة الفلسطينية لإجبارهم على إلغاء وتعديل قراراتهم ومواقفهم بما يتفق مع المخططات والمصالح الإسرائيلية.

ويجسّد الإرهاب الإسرائيلي أحد المخاطر الأساسية التي تهدد الأمن القومي العربي ويضعف القوة العربية. وتتابع "إسرائيل" ارتكاب الإرهاب الرسمي المنظم تجاه الشعبين الفلسطيني واللبناني بدعم وتأييد كاملين من يهود العالم والولايات المتحدة الأمريكية.

إن "إسرائيل" أول دولة في العالم استعملت الطرود المتفجرة والشاحنات والسيارات المفخخة في أسواق الخضار والفنادق العربية في حيفا ويافا والقدس وبيروت.

اغتال اليهود الوزير البريطاني اللورد موين في القاهرة بطرد متفجر، والوسيط الدولي الكونت برنادوت في القدس بتاريخ 17 أيلول 1948. وكانت "إسرائيل" أول دولة في العالم تختطف طائرة مدنية سورية في عام 1954 وقامت بتفجير المراكز الثقافية الأمريكية في القاهرة والإسكندرية عام 1955 والتي عرفت بفضيحة "لافون" وزير الحرب الإسرائيلي.

واغتالت المقدم في الجيش المصري الشهيد البطل مصطفى حافظ في 13 تموز 1956 بغزة، وكذلك الملحق العسكري المصري في العاصمة الأردنية عمان الشهيد صلاح مصطفى بطردين متفجرين في 14 تموز 1956.

واغتالت خمسة علماء ذرة مصريين بطردين متفجرين في تشرين الثاني 1962 في القاهرة، وستة من العلماء الألمان في مصر في عامي 1962 و1963 .

وأحرقت (15) طائرة مدنية لبنانية في مطار بيروت عام 1968 وأغارت على الهامة وميسلون في سورية في عام 1969. وارتكبت مجزرة مصانع أبي زعبل وأطفال مدرسة بحر البقر في مصر عام 1970.

وأسقطت طائرة ركاب مدنية ليبية فوق سيناء عام 1971 وقتلت جميع ركابها وطاقمها وعددهم (106). واغتالت الأديب غسان كنفاني بواسطة سيارة ملغومة في 8 تموز 1972. والشاعر كمال ناصر ومحمد أبو يوسف النجار وكمال عدوان في عام 1973 في بيروت. ودمرت مفاعل تموز النووي ومقر منظمة التحرير في تونس عام 1985. واغتالت الشهيد خليل الوزير في منزله في العاصمة التونسية في نيسان 1988، والشهيد فتحي الشقاقي في مالطة عام 1995.

إن الاحتلال والاستعمار الاستيطاني اليهودي والهولوكوست الذي تمارسه إسرائيل على الشعب الفلسطيني هو ذروة الإرهاب، بل إنه يمثل أبشع صور إرهاب الدولة في تاريخ البشرية القديم منه والحديث.

ويهدف إرهاب الدولة الإسرائيلية إلى نشر الخراب والدمار والقتل والتخلف ووقف عجلة التطور والتقدم في البلدان العربية وتحويل العرب إلى خدم لخدمة اليهود وكسر إرادتهم وإخضاعهم وفرض المخططات الصهيونية عليهم.

ويتصف إرهاب الدولة الإسرائيلية بتجاوز الأساليب والممارسات المتفق عليها في التعامل الدولي وفي المبادئ التي كرّسها القانون الدولي المعاصر وفي ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدة الدولية لتحريم الإبادة وفي بقية العهود والمواثيق الدولية.

وينتخب الشعب الإسرائيلي أشد اليهود وأكثرهم عداء للعرب من أمثال شارون وبيغن وشامير، بل ويفتخر قادة "إسرائيل" بممارستهم للإرهاب تجاه العرب وبشكل علني ووقح، حيث رد الإرهابي إسحق شامير خلال انعقاد مؤتمر

مدريد عام 1991 على عرض ملصق يحمل صورته وزعته حكومة الانتداب البريطاني وكتب تحت صورته: مطلوب حياً أو ميتاً وقال: "سموني إرهابياً، سموني وطنياً، لولا الإرهاب لما قامت إسرائيل".

إن ممارسة "إسرائيل" للإرهاب والإبادة والعنصرية والاستعمار الاستيطاني كسياسة رسمية يعتبر من أخطر الظواهر التي عرفها المجتمع البشري وأكبرها وحشية وهمجية في العصر الحديث.

ويشجع التخاذل العربي والصمت الأوروبي، ودفاع الرئيس الأميركي بوش عن ممارسة "إسرائيل" للإرهاب والإبادة واعتباره دفاعاً عن النفس، استمرار الحروب العدوانية والاحتلال والاستعمار الاستيطاني اليهودي، مما يعرض أمن واستقرار وحياة ومنجزات شعوب المنطقة إلى الخطر الدائم.

إن "إسرائيل" هي الدولة الوحيدة في العالم التي قامت على الإرهاب واغتصبت الأرض والحقوق والمياه، وحققت الاستعمار الاستيطاني في فلسطين العربية. وتقوم منذ تأسيسها على تطوير وتحديث واستخدام قوتها العسكرية وامتلاك أسلحة الدمار الشامل النووية والكيماوية والبيولوجية، والمحافظة على تفوقها العسكرية على جميع الدول العربية.

فالإرهاب ملازم لطبيعة اليهودية والصهيونية والكيان الصهيوني، وملازم لتاريخ دولة "إسرائيل" وصفتها الأساسية، وتمارسه كسياسة رسمية فعلية، فإسرائيل هي دولة الإرهاب فكراً وممارسة، ودولة الإرهاب والاستعمار الاستيطاني الوحيدة المتبقية في العالم.

فإلى متى تسكت دول الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة على إرهاب دولة "إسرائيل"؟

* * *

المقاومة الخيار الاستراتيجي لمواجهة الاحتلال

يهدد الوضع القائم حالياً في الضفة والقطاع بسبب اغتصاب فلسطين ورفض "إسرائيل" الانسحاب من الأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية المحتلة، وبسبب ممارسة "إسرائيل" للإبادة الجماعية والاستعمار الاستيطاني كسياسة رسمية دائمة، السلام والأمن والاستقرار والازدهار في المنطقة.

وتتحمل "إسرائيل" مسؤولية الوضع الخطير بسب تمسكها بالمزاعم والخرافات والأطماع التوراتية والتلمودية وعزمها على إحضار المزيد من المهاجرين اليهود، لترحيل المزيد من العرب، وتهويد المزيد من الأراضي، وسرقة المزيد من المياه والثروات العربية.

وترفض دولة الاحتلال تطبيق قرارات الشرعية الدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم.

وتمارس الإبادة والاغتيالات وتدمير المنازل على ساكنيها، وتهويد الأراضي والمقدسات العربية، كما تمارس سياسة الانتقام والأرض المحروقة داخل الأراضي العربية المحتلة وخارجها زاعمة أنها رد على عمليات مقاومة الاحتلال.

وقد أثبتت الوقائع والأحداث أن الغارات الانتقامية والأعمال الوحشية التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي لم تقض على رجال المقاومة، ولم تقلل من عملياتهم البطولية أو تخمد نشاطاتهم، بل تطورت إلى أن وصلت مرحلة العمليات الاستشهادية التي ينفذها الشباب والشابات في مواجهة الاحتلال والاجتياح الإسرائيلي للمخيمات والقرى والمدن الفلسطينية، كما أثبتت الوقائع والأحداث اليومية أن حروب إسرائيل العدوانية وأعمالها الانتقامية ومجازرها الجماعية عديمة الجدوى، ولم ولن تؤدي إلى استسلام العرب، بل ستؤدي إلى تصاعد المقاومة والانتفاضة والعمليات الاستشهادية.

فشلت "إسرائيل" في القضاء على مقاومة الشعب الفلسطيني البطل على الرغم من المجازر الوحشية التي ارتكبتها في جنين والبلدة القديمة في نابلس وفي بقية المخيمات الفلسطينية، لذلك لجأت إلى الولايات المتحدة وإلى بعض الرموز الفلسطينية والعربية لمساعدتها في القضاء على المقاومة.

قبل حرب حزيران العدوانية في العام 1967 بقليل قام الجيش الإسرائيلي بتدمير قرية السموع وغيرها كي تمنع مساعدة سكان القرى الأمامية في الضفة الغربية من تقديم المساعدات لرجال المقاومة، ولكن تدمير القرى أدى إلى تلاحم سكانها مع رجال المقاومة وإلى اندلاع مظاهرات صاخبة تطالب بالسلاح للدفاع عن أرض الوطن ولاسترجاع ما اغتصب من الأرض العربية.

وازدادت المقاومة الفلسطينية بعد حرب حزيران العدوانية لدحر الاحتلال الجديد، فقامت قوات العدو باجتياز نهر الأردن ومهاجمة بلدة الكرامة الأردنية بحوالي (30) ألف جندي للقضاء على قواعد الفدائيين، ولكن رجال المقاومة الفلسطينية وقوات الجيش الأردني أنزلوا بالمعتدين الإسرائيليين خسائر فادحة، مما زاد من الدعم والتأييد للمقاومة

الفلسطينية بشكل منقطع النظير، وزاد من مكانتها العربية والدولية، وحملت نتائجها بعض الحكومات العربية على تغيير موقفها من المقاومة وزيادة الدعم والتأييد لها.

رفضت المقاومة الفلسطينية بعد حرب حزيران مجرد التفكير بالاستسلام لـ(إسرائيل) المنتصرة، وحققت مكاسب كبيرة وخلقت الفوضى والقلق والخوف في أوساط العدو الغاصب والمحتل، وكان نمو منظمات المقاومة الفلسطينية وتصاعد عملياتها العسكرية ومكانتها الدولية من أبرز النتائج الهامة بعد الحرب العدوانية.

وأثبتت العمليات الهائلة التي قامت بها أن العدوان والاحتلال يؤديان إلى المقاومة، والمقاومة تؤدي إلى ممارسة القوات المحتلة للعنف والانتقام والذي بدوره يؤدي إلى تصعيد المقاومة وصولاً إلى العمليات الاستشهادية حتى تحقيق النصر واقتلاع الاحتلال.

هذا هو منطق التاريخ، وهذه نهاية كل غاصب ومعتد ومحتل، فاستمرار الاحتلال والاستعمار الاستيطاني يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، ويؤدي إلى تصعيد المقاومة إلى أن يتم تحرير الأراضي المحتلة، فالمقاومة هي مجرد رد فعل طبيعي ومشروع وقانوني وإنساني وحضاري العدوان وحشي وهمجي حدث، وهي مجموع النضال السياسي والعسكري ضد الاحتلال الأجنبي البغيض.

إن المقاومة الفلسطينية الحالية ما هي إلا استمرار للانتفاضات والمقاومة المسلحة وغير المسلحة التي بدأها الشعب الفلسطيني، منذ أن دخلت قوات الاحتلال أرض وطنه، وهي استمرار لكفاح الشعب الفلسطيني المسلح الذي بلغ أشده في ثورة الشيخ الجليل عز الدين القسام، فالمقاومة الفلسطينية حالياً استمرار لكفاح الشعب الفلسطيني وتضحياته الغالية التي بدأت منذ وعد بلفور إلى أن يتم تحرير فلسطين من الوجود الصهيوني الاستعماري.

لقد أدت جرائم ألمانيا النازية الوحشية إلى إفادة الحركة الصهيونية وقادة الكيان الصهيوني وأغنتها بأساليب جديدة، طورتها "إسرائيل" وهي مستمرة في التفنن بتطويرها وتسويقها بالكذب والخداع والتضليل إلى أن وصلت الآن حداً يفوق جرائم ألمانيا النازية كالإبادة الجماعية والاغتيالات وتدمير القرى والمخيمات والأحياء العربية، وأعمال السلب والنهب والاعتقال والتعذيب والتهجير وقصف المنشآت الصناعية والمساجد والكنائس والمدارس والمستشفيات وسيارات الإسعاف، وترك الجرحى ينزفون حتى الموت، وبذلك تكون إسرائيل قد قطعت شوطاً في الإرهاب والوحشية تجاوز وحشية ألمانيا النازية، لأن هذه الجرائم تحدث في بداية القرن الحادي والعشرين، وفي ظل وجود كثير من العهود والمواثيق الدولية التي تحرم ارتكاب مثل هذه الجرائم ولم تكن موجودة إبان الحكم النازي في ألمانيا، وبالتالي فإن قادة "إسرائيل" أكثر وحشية وهمجية من قادة ألمانيا النازية.

ولكن رغم هذه الجرائم الوحشية لم تتمكن "إسرائيل" من وأد الانتفاضة وقتل الروح النضالية، روح المقاومة المسلحة والروح الاستشهادية لدى الشعب الفلسطيني والتي لا مثيل لها على الإطلاق في التاريخ النضالي للشعوب.

اتخذت الأمم المتحدة مئات القرارات التي تؤكد على حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وعلى الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة، وإلغاء إجراءات تهويد القدس العربية، وتفكيك المستعمرات اليهودية، ولكن "إسرائيل" رفضت وترفض تنفيذ قرارات الشرعية الدولية، وكان من المفروض أن تتخذ الأمم المتحدة إجراءات

عسكرية واقتصادية وسياسية لإجبارها على تنفيذ القرارات، ولكنها لم تتخذ شيئاً من هذا القبيل لوقوعها ووقوع الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان تحت النفوذ الأمريكي.

لقد قامت "إسرائيل" بقرار من الأمم المتحدة، واستغلت هذا القرار لصالحها وتنكرت لما ورد فيه من حقوق للدولة الفلسطينية والشعب الفلسطيني، ولا تزال تتنكر للقرارين 181 و194 وبقية قرارات الشرعية الدولية، ورغم أن للشعب الفلسطيني كامل الحق في تقرير مصيره، إلا أن "إسرائيل" قد تنكرت لهذا الحق ولقرارات الأمم المتحدة ولم تنفع معها الوسائل السياسية والدبلوماسية لتغيير سياستها العدوانية والإرهابية والتوسعية والعنصرية والاستيطانية، لذلك لم يبق أمام الشعب الفلسطيني إلا خيار المقاومة المسلحة والعمليات الاستشهادية لدحر الاحتلال ونيل حقوقه الوطنية.

إن الذين يمنعون الشعوب من الحرية والاستقلال والسيادة وممارسة حقها في تقرير المصير، هم أعداء الشعوب، هم دهاقنة الاستعمار والصهيونية والعنصرية، ولكن الشعوب لم تنتظر أبداً من المستعمرين والعنصريين والصهاينة كي تأخذ إذناً مسبقاً منهم للمقاومة المسلحة، ولذلك حملت المقاومة الأوروبية السلاح في وجه الاحتلال الألماني، ولهذا أيضاً حمل الشعب الجزائري والشعب الفيتنامي السلاح من أجل طرد الغزاة وتحرير أوطانهم، فالاحتلال هو ذروة الإرهاب.

إن الشعب الفلسطيني يتمسك بحبه وإخلاصه وتفانيه لوطنه ومقدساته ودياره وأرضه وعرضه وكرامته، كأي شعب من شعوب الأرض قاطبة، وإن نضاله نضال عادل ضد المحتل والمعتدي والغازي وضد المجرم الصهيوني وكفاح من أجل الوصول إلى حقوقه الوطنية، ويتعرض إلى أبشع أشكال الإبادة والاغتيالات والاضطهاد والاحتلال ومصادرة الأرض والحقوق، لذلك يؤمن بالمقاومة المسلحة لمواجهة الاحتلال والإرهاب والعنصرية، ويخطئ قادة "إسرائيل" باعتقادهم أن الهولوكوست على الشعب سيجبره على الرضوخ والاستسلام، بل العكس هو الصحيح إذ زادته الوحشية الإسرائيلية تصميماً أكثر من أي وقت مضى على استرجاع حقوقه بتقديم الغالي والنفيس مهما كلف الثمن وطال الزمن.

لقد اعتقد الإسرائيليون أن العرب ضعفاء ويعيشون مرحلة خضوع الشعب العربي ونهاية الأمة العربية وسيطرة "شعب الله المختار" عليهم وإقامة "إسرائيل العظمى"، فازدادوا طمعاً واستهتاراً وعنصرية.

وخرجت بعض أطماعهم من السر إلى العلن، فأعلنوا عن رغبتهم في السيادة على المسجد الأقصى مقدمة لهدمه وبناء هيكل سليمان المزعوم على أنقاضه.

جاءت الانتفاضة بعد تسع سنوات من المفاوضات العقيمة والمذلة وغير المتكافئة وبرعاية يهود أمريكا، وبعد توقيع عدة اتفاقيات فرضتها "إسرائيل" والراعي الأمريكي المنحاز وتنصلت من معظمها بحجة أن المواعيد غير مقدسة.

اندلعت الانتفاضة في ظل الضغوط الأمريكية والإسرائيلية المذلة وتنازلات القيادة الفلسطينية المستمرة والتزامها باتفاقيات الإذعان في أوسلو وعدم التزام إسرائيل بها.

وانفجرت على تخلي السلطة عن المقاومة ومواجهتها ونعتها بالإرهاب وعدم قناعة الشعب الفلسطيني بجدوى المفاوضات والرعاية الأمريكية اليهودية لها.

وعبّرت عن حالة الاضطهاد والقهر والممارسات الوحشية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني وعن الخديعة الكبرى لاتفاقيات أوسلو وعن التراجع السياسي لقضية فلسطين في الساحتين الإقليمية والدولية.

وكانت حرب تشرين التحريرية وانتصار المقاومة اللبنانية والانتفاضة الفلسطينية الأولى قد انهتْ أسطورة الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر وقضت على الخوف من عامل الردع الإسرائيلي.

وتستمد الانتفاضة استمراريتها من الشارعين الفلسطيني والعربي، ومن مواكب آلاف الشهداء الأبرار ومئات الآلاف من الجرحى والمعتقلين والتي تجعل من محاولة إجهاضها أمراً مستحيلاً، فالحديث عن إجهاضها في نظر المواطن العربي خيانة، لأنه لم ينس بعد الانتفاضة الأولى التي استمرت سبع سنوات وفشلت إسرائيل في إخمادها، فأجهضتها القيادة الفلسطينية في دهاليز أوسلو المظلمة والظالمة.

كان رد الفعل الإسرائيلي عليها توحيد اليسار واليمين وحركة السلام لدعم الجيش وجرائم الحرب التي يرتكبها. وتحرك الشعب الإسرائيلي نحو اليمين وازدادت شعبية شارون سفاح صبرا وشاتيلا.

وتضامن فلسطينيو الأراضي المحتلة عام 1948 مع الانتفاضة، ونظموا المظاهرات السلمية تعبيراً عن رفضهم وإدانتهم لاستخدام "إسرائيل" طائرات ف 16 والأباتشي والدبابات والصواريخ في قتل المدنيين وتدمير منازلهم لإخماد الانتفاضة.

وقمعت "إسرائيل" المظاهرات بمنتهى الوحشية وقتلت (13) فلسطينياً من أراضي 1948 المحتلة ووقف جميع اليهود والجيش والشرطة والحكومة ضد العرب، مما أظهر بجلاء عنصرية وإرهاب وهمجية الشعب الإسرائيلي.

ولم يعترض أحد من اليهود من حركة السلام أو من أدعياء اليسار على وحشية "إسرائيل" وهمجيتها وتوّحد موقف جميع القوى السياسية في "إسرائيل" على ضرورة قمع الفلسطينيين وإذلالهم وإخضاعهم وتدمير حياتهم ومنجزاتهم وممتلكاتهم وتهويد وطنهم.

إن المقاومة أصبحت حتمية استراتيجية بعد فشل الحلول السياسية التي أملتها "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية.

إن المحادثات والاتصالات الأمنية والسياسية العلنية والسرية التي أجرتها بعض قيادات السلطة الفلسطينية مع العدو الإسرائيلي تعتبر بمثابة التفاف على نضالات الشعب الفلسطيني وتفريط بدماء شهدائه وتضحيات أبنائه، وإن عمليات المقاومة هي الوسيلة الأساسية لاقتلاع الاستعمار الاستيطاني اليهودي، وكنس الاحتلال الإسرائيلي.

نبذ ياسر عرفات في بيانه بجنيف عام 1988 الكفاح المسلح ونعته بالإرهاب، ووثّقت "إسرائيل" ذلك في اتفاق الإذعان في أوسلو بتاريخ 1993/9/13 وتوابعه. وأدى موقف القيادة الفلسطينية إلى بروز التباين بين حركة فتح والفصائل الأخرى حول وسائل النضال الفلسطيني.

وأصبح الخلاف بين أنصار أوسلو ومعارضيه يتمحور حول الموقف من الكفاح المسلح وعلى التنازل عن 80% من فلسطين العربية، لا سيما وأن اتفاق أوسلو يلزم السلطة وأنصارها بملاحقة المعارضين للاتفاق والمؤمنين بالكفاح المسلح. ولم يقتصر الخلاف داخل الفصائل الفلسطينية حول الكفاح المسلح فقط وإنما تعداها إلى أهداف النضال الفلسطيني، وطبيعة النظام السياسي الفلسطيني وعلاقاته وتحالفاته الإقليمية والدولية وآفاق التسوية النهائية مع إسرائيل.

إن الوحدة الوطنية الفلسطينية، ووحدة الشعب الفلسطيني، والتوافق والإجماع الفلسطيني يتطلب من قيادة منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية إعادة النظر في نظرتها للحل النهائي والتحالفات التي أقامتها على الصعد المحلية والعربية والإقليمية والدولية والعودة إلى الالتزام بالميثاق الوطني الفلسطيني وبقرارات دورات المجلس الوطني الشرعية والتي تمثل الإجماع الفلسطيني، ويتطلب هذا الموقف إلغاء اتفاق الإذعان في أوسلو الذي جرى التفاوض عليه في دهاليز أوسلو المظلمة والظالمة ومن وراء ظهر الشعب الفلسطيني ومؤسساته وعن طريق (أحمد القريع) فقط لتسويق الإملاءات الإسرائيلية إلى ياسر عرفات ومحمود عباس.

وبالتالي على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية العودة عن نهج أوسلو الذي يتعارض مع الكفاح المسلح والذي جزأ الشعب الفلسطيني إلى ثلاثة تجمعات بشرية، وتضمن التنازل عن 78% من مساحة فلسطين والتنازع على 22% من مساحتها بين السلطة الفلسطينية وسلطة الاحتلال الإسرائيلي لشرعنة احتلال القدس والخليل والمقدسات الإسلامية في المدينتين وضم المزيد من الأراضي الفلسطينية "لإسرائيل".

وتتمتع القيادة الفلسطينية التي تخلت عن الكفاح المسلح بدعم النظم العربية التي تستجيب للمطالب والرغبات الأمريكية ورفعت "سلام الشجعان" كاستراتيجية وحيدة لها ووقعت اتفاقيات كمب ديفيد ووادي عربة. وبالتالي فإن مثل هذه الدول العربية لا تدعم خيار الانتفاضة والمقاومة والكفاح المسلح.

ويتمتع نهج أوسلو بدعم التحالف الأمريكي ـ الإسرائيلي ودول الاتحاد الأوروبي، بخلاف النهج المؤمن بالمقاومة والكفاح المسلح الذي يعتمد فقط على دعم الشعب العربي الفلسطيني والشعوب العربية والإسلامية.

ويستخدم العدو الإسرائيلي أبشع أنواع الإرهاب والإبادة الجماعية وسياسة الأرض المحروقة لتطويع المقاومة الفلسطينية واستئصالها، وبالتالي يسخّر التحالف الإسرائيلي ـ الأمريكي القوة الغاشمة لفرض الشروط والمخططات والإملاءات الإسرائيلية على القيادة والسلطة الفلسطينية. فلماذا إذن تتخلى قيادة عرفات وأبو مازن عن الكفاح المسلح لكنس الاحتلال؟

إن "إسرائيل" تحاول إجبار الشعب الفلسطيني عن طريق قيادته المنحرفة وسلطته الأمنية ممثلة بالعميلين جبريل رجوب ومحمد دحلان التخلي عن المقاومة والعمليات الاستشهادية في نفس الوقت الذي تمارس فيه الهولوكوست على الشعب الفلسطيني.

إن الجريمة الوطنية والقومية والدينية الكبرى التي ارتكبها نهج أوسلو تجسدت في تخليه عن المقاومة والكفاح المسلح قبل تحقيق الأهداف الوطنية للشعب الفلسطيني خلافاً لما حصل مع حركات التحرير الوطني ضد القوى الاستعمارية.

لقد أثبت حصاد أوسلو منذ عام 1993 وحتى اليوم أنه لا يمكن على الإطلاق حتى تطبيق قرارات الشرعية الدولية ودحر الاحتلال الإسرائيلي والحصول على الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بالتسوية والتفاوض والمقاومة السلمية والاتفاقات الموقعة.

وثبت بجلاء أن الاستعمار الاستيطاني اليهودي هو أبشع وأوحش وأشرس أنواع الاستعمار التي ظهرت في التاريخ، وأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، وأن العدو الإسرائيلي لا يفهم إلا لغة القوة، لذلك يجب اعتماد المقاومة والكفاح المسلح وحروب التحرير للقضاء على الاستعمار الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية المحتلة.

* * *

المقاومة الأوروبية للاحتلال نموذجاً

تخيل هتلر عندما أشعل الحرب العالمية الثانية واحتل عدداً من البلدان الأوروبية بأن النصر سيتحقق خلال أسابيع وسيقيم ألمانيا الكبرى ويجعل من برلين عاصمة لأوروبا. ولكنه لم يتصور بأن الاحتلال الألماني سيولد منظمات المقاومة الأوروبية.

بدأت الشعوب الأوروبية بتنظيم حركات المقاومة للاحتلال الألماني في الأراضي التي احتلتها القوات الألمانية لإنزال الخسائر بها ومساعدة القوات النظامية المسلحة على كنس الاحتلال الألماني البغيض.

وتلقت الدعم والمساعدة من الخارج وبشكل خاص من الدول الحليفة ومنها بريطانيا.

وتشكلت منظمات المقاومة في فرنسا والاتحاد السوفييتي واليونان ويوغوسلافيا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا وبلجيكا والنروج، مما أجبر قوات الاحتلال الألماني على أن تحارب على جبهات عدة، جبهات متقدمة حيث تواجهها الجيوش النظامية، وجبهات خلفية حيث تتصدى لها منظمات المقاومة، واتخذت بعض حركات المقاومة مراكز لها خارج أوطانها.

ففي النروج مثلاً تكونت حركة المقاومة وكانت تتلقى تعليماتها من رئاسة أركان الحرب النروجية في بريطانيا.

ونظم الضابط لينز حركة المقاومة البلجيكية العام 1940. ونجح رجال المقاومة اليونانية في أيار (مايو) من العام 1940 في نزع العلم النازي عن الأكروبوليس معلنين بداية المقاومة اليونانية.

واندلعت المقاومة الفرنسية مباشرة بعد أن طلبت حكومة فرنسا في السابع عشر من حزيران (يونيو) العام 1940 عقد هدنة بينها وبين ألمانيا بعد أن اجتاحت القوات الألمانية أجزاء كبيرة من فرنسا. وترأس شارل ديغول حركة المقاومة وأذاع في الثامن عشر من حزيران (يونيو) من العام 1940 نداء من العاصمة البريطانية لندن يدعو فيه إلى مقاومة قوات الاحتلال الألماني. وكان ديغول واثقاً في بيانه من ان النصر سيكون حليف الشعب الفرنسي، وأن الهزيمة والعار سيكونان من نصيب الاحتلال الألماني. وجاء في النداء الذي وجهه من لندن ما يأتي: "أنا ديغول المقيم حالياً في لندن، أدعو الضباط والجنود الفرنسيين الذين هم على أرض بريطانية، أدعو المهندسين والعمال المختصين في صناعة التسليح الذين هم على أرض بريطانية أن يتصلوا بي. لا يجوز مهما جرى أن تنطفئ شعلة المقاومة الفرنسية، وهي لن تنطفئ".

وتزعم ديغول المقاومة الفرنسية من لندن، ثم من شمال إفريقيا، وبعد ذلك من سوريا ولبنان، وكان ينظمها ويديرها من الداخل والخارج ولم يحصر عمليات المقاومة لقوات الاحتلال الألمانية في الأراضي الفرنسية المحتلة فقط.

وساعدت المقاومة الفرنسية قوات الحلفاء على النزول في منطقة النورماندي في 6 أيار (مايو) 1944.

وتعتبر المقاومة السوفييتية من أبرز حركات المقاومة الأوروبية ضد قوات الاحتلال النازي، حيث اندلعت بعد فترة قصيرة جداً من الهجوم الألماني الذي وقع على الاتحاد السوفييتي في الثاني والعشرين من العام 1941. وساعدت وحشية القوات النازية في معاملة المواطنين السوفييت على تأجيجها.

ورأى رجال المقاومة السوفييت أن عليهم في الوقت الذي تحارب فيه الجيوش السوفييتية في جبهات القتال أن يقاتلوا قوات الاحتلال خلف خطوط القتال. فكانوا يفجرون مستودعات الذخيرة، ويخرجون القطارات من خطوط السكك الحديد، وينسفون الجسور وينصبون الكمائن لدوريات العدو.

واندلعت المقاومة اليوغوسلافية عندما وجهت ألمانيا النازية في الثامن من نيسان (إبريل) العام 1941 إنذاراً إلى الحكومة اليوغسلافية تطلب فيه السماح للجيوش الألمانية باحتلال يوغسلافيا من أجل ضرورات الأمن. ولكن رئيس الوزراء اليوغسلافي رفض قبول الإنذار. وبعد ذلك بساعات قليلة كانت الطائرات الألمانية تقصف المنازل الآهلة بالمدنيين في بلغراد. وبدأت في الوقت نفسه القوات الألمانية باجتياح يوغسلافيا. فهرب ملك يوغسلافيا بطائرة خاصة حاملاً معه التغطية الذهبية للعملة اليوغسلافية. واحتلت القوات النازية مناطق واسعة من يوغسلافيا.

وعلى أثر احتلال يوغسلافيا دعا قائد الشرطة رجاله إلى حمل السلاح في وجه قوات الاحتلال الألماني. وأخذ اليوغسلاف بالانضمام إلى قوات المقاومة، وكان من أبرزهم الضابط الملكي ميهالوفيتش. ودعا جوزيف بروز تيتو، زعيم الحزب الشيوعي إلى مقاومة قوات الاحتلال. وهكذا ظهرت في يوغسلافيا حركة مقاومة يمينية تدين بالإخلاص للملك وأخرى يسارية بقيادة تيتو.

بدأ رجال المقاومة اليوغسلاف ينزلون الخسائر الفادحة بقوات الاحتلال، مما أزعج هتلر وأمر باتخاذ تدابير صارمة ووحشية لقمع المقاومة اليوغسلافية، ولكن المقاومة اليوغسلافية نجحت بالتعاون مع الجيش السوفييتي في تحرير يوغسلافية وتطهيرها من قوات الاحتلال النازية.

* * *

لماذا المقاومة الأوروبية شرعية وسواها غير شرعي

تفتخر وتعتز الأحزاب والمنظمات والشعوب والحكومات في أوروبا بحركات المقاومة الأوروبية ضد الاحتلال النازي وفي الوقت نفسه تتبنى بعضها الموقف الإسرائيلي من المقاومة الفلسطينية واللبنانية ويطلقون كلمه الإرهاب على المقاومتين الفلسطينية واللبنانية.

فهل كانت حركات المقاومة الأوروبية شرعية أم كانت إرهابية كما وصفتها قوات الاحتلال الألمانية؟

بدأت الشعوب الأوروبية بتنظيم حركات المقاومة لكنس الاحتلال الألماني وتشكلت منظمات المقاومة في جميع البلدان الأوروبية المحتلة وحتى في خارجها.

إن القاسم المشترك بين المقاومة العربية وحركات المقاومة الأوروبية هو الاحتلال، والاحتلال ذروة الإرهاب فكيف تقبل دول الاتحاد الأوروبي وصف الشعب الفلسطيني ضحية الإرهاب والاغتصاب الإسرائيلي بالإرهاب؟.

إن وحشية وهمجية "إسرائيل" تفوق وحشية ألمانيا النازية وجرائمها الهمجية فالإبادة والاغتيالات وتدمير القرى والمدن والمخيمات في فلسطين ولبنان والقنيطرة ومدن السويس والاعتقال والتعذيب وقتل الأسرى والتهجير وقصف المنشآت الصناعية والزراعية والمساجد والكنائس والمدارس والمستشفيات مستمرة منذ تأسيسها.

عندما عالجت بعض المحاكم الأوروبية موضوع عمليات رجال المقاومة قررت أن بإمكانهم عدم التمسك بالاتفاقات الدولية لصعوبة أوضاعهم وتواضع إمكانياتهم وقسوة قوات الاحتلال ووحشيتها.

وهنا لا بد من التأكيد أن رجال المقاومة الفلسطينية رغم صعوبة ظروفهم وقلة معداتهم يتمسكون بالاتفاقيات الدولية وبأبسط القيم الإنسانية والمفاهيم الحضارية.

إن التاريخ النضالي للشعوب يعلمنا أنه لا يمكن لأي إنسان يعتز بإنسانيته وكرامته ويحب عائلته وبيته وقريته وأرضه أن يصمت ويقف موقف اللامبالي إزاء ممارسة الاحتلال للإرهاب والإبادة والاستعمار الاستيطاني كسياسة رسمية.

إن كل احتلال يؤدي إلى المقاومة وكلما ازدادت وحشية الاحتلال كلما ازدادت المقاومة شدة واتساعاً.

فرفض الاحتلال والتصدي له ومقاومته أمر لا بد منه لكنس الاحتلال ومعاقبة المحتل وإلزامه بدفع التعويضات عن الخسائر التي ألحقها.

إن استمرار الاحتلال يجعل من المقاومة الرد الشرعي عليه ولا بديل عن ذلك إلا الانسحاب الكامل والتعويض عن الخسائر وتفكيك المستعمرات واسترداد الأرض والحقوق المغتصبة.

أثبتت حركات المقاومة الأوروبية إبان الحرب العالمية الثانية أن مقاومة قوات الاحتلال والتصدي لها وإلحاق الهزيمة بها ليست مستحيلة بل حتمية مهما امتلك المحتل من قوات عسكرية هائلة وأسلحة حديثة ومستوى تكنولوجي. وأظهرت بجلاء أن المواطنين الذين يقفون بصلابة ضد قوات الاحتلال يكرمون عند شعوبهم وشعوب العالم وعند الله في الآخرة، بخلاف الفئات التي تتعاون مع المحتل، إذ تشعر بالخوف والقلق لأنها ابتعدت عن قضية وطنها وأبناء شعبها،

وتلاقي ما تستحقه من عقاب بعد تحرير الوطن من قوات الاحتلال كما حدث في أيار (مايو) العام (2000) عندما انتصرت المقاومة اللبنانية على قوات الاحتلال الإسرائيلي.

إن ميثاق الأمم المتحدة يتضمن نصوصاً صريحة وواضحة لتحريم الحروب العدوانية واستخدام القوة في العلاقات الدولية، كما أن الأمم المتحدة ميزت في قراراتها بين النضال العادل الذي تخوضه حركات المقاومة والتحرير الوطني ضد الاحتلال الأجنبي والعنصرية.

فلماذا إذاً تكيل دول الاتحاد الأوروبي بمكيالين وتحدد مواقفها انطلاقاً من ازدواجية المعايير وتقف بجانب الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وتدين حركات المقاومة؟

وقعت معظم البلدان الأوروبية تحت نير الاحتلال الألماني في الحرب العالمية الثانية. وانتهكت سلطات الاحتلال أهم مبادئ القانون الدولي في البلدان الأوروبية المحتلة، مما ولد منظمات المقاومة لطرد المحتلين الألمان.

واعترفت حكومات الدول الحليفة بشرعية المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الألماني، وكذلك اعترفت حكومات الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي وبريطانيا بحركة المقاومة الفرنسية المسلحة بتاريخ 27 آب (أغسطس) 1944.

وكان الصليب الأحمر الدولي قد وجه في 17 آب (أغسطس) 1944 مذكرات إلى جميع الدول المتحاربة يوصيها بتطبيق اتفاقية جنيف للعام 1929 المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب على جميع المحاربين، بما فيهم قوات الأنصار. وقبلت الحكومات الفرنسية والإيطالية والبلجيكية والنروجية واليوغسلافية والتشيكوسلوفاكية والبولندية المقترحات الواردة في مذكرة الصليب الأحمر الدولي.

وقضت محكمة نورنبرغ لمعاقبة مجرمي الحرب الألمان في العام 1946 بوجوب معاملة حركات المقاومة المسلحة بحسب اتفاقية جنيف للعام 1929 المتعلقة بأسرى الحرب. وقررت أن السكان هم في حالة الدفاع عن أنفسهم ضد الغزاة، وأن على قوات الاحتلال أن تلتزم مراعاة قواعد القانون الدولي في معاملتها لسكان الإقليم المحتل، حتى إذا حملوا السلاح في وجهها لمقاومة الاحتلال.

واتفقت آراء معظم فقهاء القانون الدولي بعد الحرب العالمية الثانية على تأكيد شرعية الانتفاضة الشعبية في وجه سلطات الاحتلال التي يقوم بها الشعب دفاعاً عن النفس والأرض والوطن. واستنتج معظم الفقهاء من ممارسات قوات الاحتلال الألماني في البلدان الأوروبية المحتلة أن سلطات الاحتلال تلجأ إلى حجج واهية لتوسيع صلاحياتها مما يحمل سكان الإقليم المحتل على اللجوء إلى المقاومة واللجوء إلى المقاومة يدفع سلطات الاحتلال إلى المزيد من أعمال القمع والتي تقود بدورها إلى المزيد من المقاومة وتصعيدها.

وأكد عدد كبير من الفقهاء أن المقاومة المسلحة للشعوب الأوروبية هي نتيجة منطقية وحتمية للاحتلال العسكري الألماني. وأن عمليات المقاومة ضد سلطات الاحتلال هي دفاع عن النفس والوطن في وجه تعسف الاحتلال وتجاوزه لمبادئ القانون الدولي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقيات جنيف الأربعة للعام 1949.

وتؤكد المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة على حق الدفاع عن النفس، لذلك يحق للسكان ممارسة حق مقاومة سلطات الاحتلال طالما هي لا تزال تحتل أراضيهم.

ويؤيد معظم فقهاء القانون الدولي شرعية المقاومة الفلسطينية والعربية ضد سلطات الاحتلال الإسرائيلي التي لا تزال تحتل أجزاء من فلسطين منذ العام 1948 وحتى اليوم.

* * *

مقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال حق مشروع

نظراً لاغتصاب الكيان الصهيوني لفلسطين العربية وللحروب العدوانية والتوسعية التي أشعلها والاعتداءات المتكررة على الأراضي العربية.

ونظراً لأن العدو الصهيوني يرفض الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة ويقيم المستعمرات اليهودية فيها ويعمل على تهويدها وتهويد المقدسات العربية الإسلامية والمسيحية، ويرتكب الإبادة الجماعية وتدمير المنازل والأحياء والقرى والمدن والمنشآت الزراعية والصناعية.

ونظراً لآلاف الغارات الجوية التي قام بها على المنازل والمقاهي والمدارس الآهلة بالمدنيين في المدن والقرى العربية ونظراً لعدم قيام الأمم المتحدة بدورها في إنهاء الاحتلال والاستعمار الاستيطاني ووقف الإبادة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني.

ونظراً لانحياز الولايات المتحدة ودفاعها عن احتلال "إسرائيل" للأراضي العربية وعن تهويد القدس العربية، ونظراً لاستمرار "إسرائيل" بجلب الملايين من المستوطنين وترحيل العرب الفلسطينيين.

إزاء هذا كله لم يبق أمام الشعب الفلسطيني والأمة العربية إلا المقاومة والانتفاضة والعمليات الاستشهادية للوقوف أمام حروب "إسرائيل" العدوانية والاستيطانية ومساعيها لإقامة "إسرائيل الكبرى" من النيل إلى الفرات والهيمنة على الاقتصادات والثروات العربية.

والمقاومة العربية بما فيها المقاومة المسلحة عمل شرعي يتماشى مع مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والعهود والمواثيق الدولية الأخرى، ومع تجارب الشعوب الأوروبية في محاربة الاحتلال النازي ومع ما هو متعارف عليه عالمياً بخصوص الاستعمار والاستعمار الاستيطاني ومقاومة الاحتلال الأجنبي والعنصرية والتمييز العنصري.

فكل شعب من شعوب الأرض سواء أكان صغيراً أم كبيراً له كامل الحق في الحرية والاستقلال والسيادة وحق تقرير المصير، وهذه الحقوق مبادئ دولية معترف بها في جميع أنحاء العالم ولدى شعوب العالم كافة.

ينص ميثاق الأمم المتحدة وهو ملزم لجميع الدول الأعضاء إلزاماً قانونياً في المادة الأولى على حق الشعوب في تقرير المصير كبيرها وصغيرها، وأكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة على هذا الحق في الكثير من قراراتها، كما أكد عليه الميثاق الدولي للحقوق السياسية والمدنية.

والشعب العربي الفلسطيني أسوة ببقية شعوب العالم له الحق في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على كامل ترابه الوطني وعودته إلى وطنه تطبيقاً لقرارات الأمم المتحدة.

تنكرت "إسرائيل" ولا تزال تتنكر لتنفيذ مبادئ وقرارات الشرعية الدولية حول قضية فلسطين وتخاذلت الأمم المتحدة في حمل "إسرائيل" على تطبيق قراراتها منذ صدور القرارين 181 و194 في العام 1948 وحتى صدور قرار مجلس الأمن 1405 في العام (2002)، ولم تستخدم الفصل السابع من الميثاق الذي يتضمن قيام مجلس الأمن الدولي بفرض

عقوبات اقتصادية وعسكرية عليها وطردها من عضوية المنظمة الدولية واستخدام القوة العسكرية لإجبارها على تنفيذ القرارات وإنهاء الاحتلال والتوقف عن الاستيطان والترحيل والإبادة الجماعية للشعب الفلسطيني.

وإزاء موقف الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية لسياسة "إسرائيل" الإرهابية العنصرية والاستعمارية لم يتمكن الشعب العربي الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير وكنس الاحتلال الإسرائيلي البغيض والعودة إلى وطنه.

ولكي يمارس شعب من الشعوب حقه في تقرير المصير وطرد الغزاة وإنهاء الاحتلال والعنصرية يختار الأساليب التي يراها مناسبة للوصول إلى ذلك ومنها المقاومة المسلحة.

إن اللجوء إلى المقاومة المسلحة ليس بالأسلوب الجديد على حركات التحرر الوطني في العالم، ابتكرته الشعوب العربية والإسلامية في النضال من أجل الحرية والاستقلال وكنس الاحتلال.

وحركة التحرر الوطني العربي تجد وترى على ضوء تجاربها في النضال من أجل تحرير البلدان العربية من الاستعمار أن أسلوب المقاومة المسلحة بعد إخفاق الأمم المتحدة والأساليب السياسية والدبلوماسية هو الأسلوب الثوري الوحيد لطرد القوات الإسرائيلية المحتلة من فلسطين والجولان وجنوب لبنان.

وبالإضافة إلى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، كسبب يدعم المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلي هناك أيضاً عدة أسباب تدعم حق مقاومة الاحتلال، ومنها عدم شرعية الكيان الصهيوني الذي أنشئ على أساس وعد بلفور الذي يفتقد إلى الشرعية والقانونية الدولية.

فوعد بلفور غير قانوني ولا تترتب عليه نتائج قانونية، وجاء صك الانتداب البريطاني ينص على تنفيذه.

وكان نظام الانتداب بعد الحرب العالمية الأولى أسلوباً جديداً من أساليب الاستعمار لإعادة تقسيم مناطق النفوذ بين الدول المنتصرة في الحرب ولا سيما ممتلكات الإمبراطورية العثمانية.

ونصت المادة الثانية من دستور الانتداب البريطاني في فلسطين على وضعها في أحوال تضمن إنشاء الوطن اليهودي فيها مما يتناقض مع حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره، فقام بانتفاضات عديدة طالب فيها بوقف الهجرة اليهودية، وجلاء القوات الأجنبية وإلغاء نظام الانتداب وإعلان استقلال فلسطين وتشكيل حكومة ديمقراطية. وكان من أبرز هذه الانتفاضات، ما حدث من انتفاضات في أعوام: 1919 و1921 و 1923 و 1929 و 1933 و 1936 و 1939.

وجاء قرار التقسيم الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على الأمم المتحدة في 29 تشرين الثاني 1947 ليشكل انتهاكاً لميثاق المنظمة الدولية وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

لم يكتف قادة الكيان الصهيوني بما منحهم إياه قرار التقسيم من فلسطين العربية فاحتلوا مناطق كبيرة من أراضي الدولة العربية التي حددها القرار نتيجة للحرب العدوانية التي أشعلوها في عامي 1948 و 1949.

إن وعد بلفور الاستعماري غير قانوني ولا تترتب عليه نتائج قانونية وإن صك الانتداب البريطاني أسلوب من أساليب الاستعمار لإعادة تقسيم مناطق النفوذ، وإن قرار التقسيم مخالف لميثاق الأمم المتحدة وحق الشعب الفلسطيني في تقرير

المصير، ولا يحمل صفة إلزامية، لهذه الأسباب مجتمعة، يعد الشعب الفلسطيني وتعد الأمة العربية أن الكيان الصهيوني كيان غير شرعي.

وتستند شرعية المقاومة الفلسطينية إلى عدم شرعية الكيان الصهيوني وإلى عدم شرعية الاحتلال والحروب العدوانية والمستعمرات اليهودية وإلى حق الدفاع عن النفس وعدم القبول بالواقع الذي ينتج عن استخدام القوة العسكرية.

إن كل شعب من شعوب العالم يملك حق الدفاع عن النفس بموجب القانون الدولي والشرائع السماوية والمادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة.

اعتدت "إسرائيل" في حروبها العدوانية على الشعب الفلسطيني والدول العربية، وبالتالي يحق للشعب الفلسطيني والدول المعتدى عليها أن تمارس حق المقاومة والحرب الدفاعية بعد استنفاذ الوسائل السلمية لطرد قوات الاحتلال الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة.

لذلك فإن الشعب الفلسطيني بتبنيه للمقاومة هو في حالة الدفاع المشروع عن النفس في مواجهة الهولوكوست الإسرائيلي ومن أجل تحرير وطنه وسيادته واستقلاله.

إن الشعب الفلسطيني الذي تعرض منذ العام 1948 ولا يزال يتعرض إلى أبشع أشكال الإبادة والاضطهاد والاحتلال لجأ إلى المقاومة والعمليات الاستشهادية من أجل تحرير وطنه من الاحتلال والدفاع عن نفسه وحقوقه الإنسانية وكرامته، واختار أسلوب المقاومة لممارسة حقه في العودة وتقرير المصير والسيادة والاستقلال انطلاقاً من ميثاق الأمم المتحدة وبقية العهود والمواثيق الدولية ومبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

إن المجازر الجماعية التي ارتكبتها وترتكبها "إسرائيل" في دير ياسين وكفر قاسم وصبرا وشاتيلا والمسجد الإبراهيمي في الخليل وفي مخيم جنين والبلدة القديمة في نابلس ومخيمات رفح وخان يونس وبلاطة وعسكر تجعل الشعب الفلسطيني في وضع أقوى من وضع أي شعب آخر للجوء إلى المقاومة المسلحة، لأنه انتظر طويلاً حلاً عادلاً دون جدوى من الدول الكبرى والأمم المتحدة.

إن الشعب الفلسطيني البطل سيستمر في مقاومته المسلحة وغير المسلحة للاحتلال الإسرائيلي البغيض إلى أن يتم تحرير وطنه من الإرهاب والعنصرية والاستعمار الاستيطاني.

* * *

مقاومة الاحتلال ليست إرهاباً في القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة

تحظر المواثيق والعهود الدولية الحروب العدوانية وتنص على معاقبة مرتكبيها وملاحقتهم مهما طال الزمن، حيث أقرت الأمم المتحدة عدم سريان تقادم الزمن على جرائم الحرب، والجرائم ضد السلام وضد الإنسانية.

كان الغزو حتى الحرب العالمية الأولى سبباً مشروعاً من أسباب اكتساب الإقليم، وذلك لعدم منع أو تحريم اللجوء إلى الحرب في العلاقات الدولية. وبالتالي الاعتراف بالآثار التي تنجم عنها ومنها ضم الدولة المنتصرة للأراضي التي احتلتها أو لجزء منها.

ولكن على أثر الحرب العالمية الأولى، وما جلبته من مصائب وويلات وكوارث، وخسائر بشرية ومادية فادحة، وإلحاق الأذى والضرر بالمدنيين، تقرر في مؤتمر الصلح في باريس عام 1919 إنشاء عصبة الأمم لتعمل على استتباب الأمن والسلام الدوليين.

نص ميثاق عصبة الأمم على مشروعية الحرب في بعض الحالات، ولكنه لم ينص على تحريمها، وكانت الحرب ممكنة انطلاقاً من ميثاق عصبة الأمم في حالتي الدفاع عن النفس واستنفاذ الإجراءات التي ينص عليها ميثاق العصبة.

وبما أن ميثاق العصبة لا يمنع الحروب، قررت بعض الدول الأوروبية أن تخطو خطوة متقدمة لتلافي هذا النقص، فقامت بتوقيع ميثاق بريان كيلوج عام 1928، والذي نص في مادته الأولى على استنكار الدول الموقعة عليه اللجوء إلى الحرب لتسوية الخلافات الدولية.

وتعزز هذا الاتجاه في العلاقات الدولية في مبدأ سيمبسون وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية عام 1932 بخصوص منشوريا وتضمن عدم الاعتراف بالتغييرات الإقليمية التي نتجت في منشوريا عن استخدام اليابان للقوة العسكرية.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتأسيس الأمم المتحدة اصبح منع الحروب وتحريمها من أهم سمات القرن العشرين ونصراً لقوى السلم على قوى الحرب والعدوان والتوسع والعنصرية.

يتضمن ميثاق الأمم المتحدة نصوصاً صريحة وواضحة لتحريم الحروب ومنع الدول الأعضاء من استخدام القوة في العلاقات الدولية.

تنص ديباجة الميثاق على عدم استخدام القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة. وتطالب المادة الثانية بفض المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، وتمنع الدول الأعضاء التهديد بالقوة أو استخدامها في العلاقات الدولية. وبالتالي فإن ميثاق الأمم المتحدة لا يمنع استخدام القوة فحسب بل يطلب من الدول الأعضاء عدم اللجوء إلى التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية، وبفض جميع الخلافات الدولية بالوسائل السلمية.

إن ميثاق الأمم المتحدة يحرم استخدام القوة، وبالتالي يحرم الحروب العدوانية ولا يعترف بشرعية الآثار التي تترتب عليها وفي الوقت نفسه أجاز حق الدفاع عن النفس بموجب المادة (51) من الميثاق.

خطت الدول الأربع الكبرى خطوة متقدمة بعد تأسيس الأمم المتحدة ووقعت العام 1945 اتفاقية لندن التي تضمنت إنشاء محاكم عسكرية (جزاء) دولية لمحاكمة مجرمي الحرب النازيين ومحكمة طوكيو العسكرية لمحاكمة مجرمي الحرب اليابانيين.

وأقرت الأمم المتحدة في تاريخ 11/ 11/ 1946 نظام وقرارات محكمة نورنبيرغ كجزء من القانون الدولي في القرار رقم (95).

تنص المادة السادسة من النظام الأساسي لمحكمة نورنبيرغ على الجرائم الداخلة في صلاحية المحكمة وهي:

الجرائم ضد السلام: وهي التخطيط والإعداد والقيام بشن الحروب العدوانية.

جرائم الحرب: وهي انتهاك قوانين وتقاليد الحرب كقتل وإساءة معاملة السكان المدنيين.

الجرائم ضد الإنسانية: وهي القتل والإفناء (الإبادة الجماعية) والإبعاد وغيرها من الأعمال المنافية للإنسانية التي ترتكب ضد المدنيين، واضطهاد الناس لأسباب سياسية أو عرقية أو دينية.

وانطلاقاً من النظام الأساسي للمحكمة أجرت الدول الحليفة محاكمات لحوالي (30) ألفاً من مجرمي الحرب في ألمانيا واليابان.

حاول ممثل الدفاع خلال المحاكمات تبرئة المتهمين من مجرمي الحرب النازيين بحجة أنهم تصرفوا كممثلين لسلطة الدولة، وإن القانون الدولي لا يعرف وقائع تدين الأشخاص الذين يطبقون إجراءات حكومية.

ولكن قضاة محكمة نورنبيرغ رفضوا محاولة ممثل الدفاع واتخذوا قراراً جاء فيه:

"ترتكب الجرائم ضد القانون الدولي من قبل أناس وليس من قبل كائن مجرد، ولا يمكن تطبيق القانون الدولي إلا بمعاقبة الأفراد الذين يرتكبون مثل هذه الجرائم".

وجرت معاقبة مجرمي الحرب الألمان سواء من أصدروا الأوامر أو نفذوها أو اشتركوا بتنفيذها، لارتكابهم جرائم حرب وجرائم ضد السلام وضد الإنسانية.

وخطت الأمم المتحدة خطوة متقدمة أخرى وأقرت في 12 آب 1949 اتفاقيات جنيف الأربع، حيث تتناول الاتفاقية الرابعة حماية السكان المدنيين حتى في خضم الأعمال الحربية، مما أعطى هذه الاتفاقيات مكانة مهمة في القانون الدولي المدون في المجال الإنساني.

تحتوي اتفاقية جنيف الرابعة على (159) مادة وثلاثة ملاحق. وترمي جميعها إلى تأمين احترام كرامة الشخص الإنساني وقيمته، وذلك بحماية حقوقه وحرياته التي تمثل جوهر وجوده من أي اعتداء. ويعالج الباب الثاني من الاتفاقية (المواد 13 إلى 26) الحماية العامة للسكان من بعض عواقب الحرب.

وتشمل أحكامها جميع سكان البلدان المشتركة في النزاع دون أي تمييز مجحف بسبب العرق أو الجنسية أو الدين أو الآراء السياسية (المادة 13). وتؤكد المادة (18) على انه لا يجوز بأي حال الهجوم على المستشفيات المدنية، بينما تنص المادة (21) على وجوب احترام وحماية عمليات نقل الجرحى والمرضى المدنيين والعجزة والنساء. وتؤكد المادة

(27) على وجوب معاملة السكان المدنيين في جميع الأوقات معاملة إنسانية، وحمايتهم بشكل خاص ضد جميع أعمال العنف أو التهديد.

كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أقرت في كانون الأول 1948 معاهدة تحريم إبادة الجنس البشري والمعاقبة عليها. وتعتبر هذه المعاهدة بمثابة تقنين دولي يحظر ويحرم جريمة الإبادة الجماعية ويعاقب عليها. وتنص المادة الأولى من المعاهدة الدولية على أن إبادة الجنس جريمة بموجب القانون الدولي يجب منعها والتزام الدول المتعاقدة باتخاذ الإجراءات الكفيلة للتحذير والعقاب عليها سواء في وقت السلم أو الحرب.

وتتضمن المادة الرابعة وجوب معاقبة الأشخاص الذين يرتكبون الإبادة سواء كانوا حكاماً مسؤولين دستورياً أو موظفي دولة أو أشخاص عاديين وينطبق عليها عدم سريان تقادم الزمن. فأقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 26/ 11/ 1968 اتفاقية بخصوص عدم سريان تقادم الزمن على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وبذلك تكون الأمم المتحدة قد أكدت على أحد المبادئ الأساسية للقانون الدولي وهو أن تقادم الزمن لا يسري على الجرائم التي ترتكب ضد السلام وضد الإنسانية وجرائم الحرب.

كان من المفروض على الدول والأمم المتحدة المطالبة في مؤتمر مدريد عام 1991 بتقديم قادة "إسرائيل" إلى محكمة الجزاء الدولية لمحاكمتهم على الحروب العدوانية التي ارتكبوها بحق البلدان العربية في العام 1948. وحرب السويس في العام 1956، وحرب حزيران في العام 1967 وحرب "إسرائيل" العدوانية على لبنان في العام 1982 وعلى المجازر الجماعية التي ارتكبوها في دير ياسين وكفر قاسم وبحر البقر وأبوزعبل وفي صبرا وشاتيلا.

لذلك تمادى قادة "إسرائيل" في إرهابهم وعنصريتهم وأطماعهم وتصلبهم فأشعل رابين الحرب على جنوب لبنان في تموز 1993 وشمعون بيرس بما سماه حرب عناقيد الغضب في نيسان 1996، ومجرم الحرب شارون حرب الإبادة الجماعية على الشعب الفلسطيني في عام 2001.

وتتابع "إسرائيل" ممارسة الإرهاب والعنصرية والاحتلال والاستعمار الاستيطاني وفرض العقوبات الجماعية وممارسة الهولوكوست على الشعب الفلسطيني كسياسة رسمية معلنة وبتأييد ودعم كاملين من الولايات المتحدة الأمريكية.

ولا تزال "إسرائيل" تحتل الأراضي العربية وتغير معالمها الجغرافية والديموغرافية وتعمل على تهويدها وتدمير الحضارة العربية الإسلامية وترحيل العرب وإحلال مستوطنين يهود محلهم، مما يجعل اللجوء إلى مقاومة الاحتلال والاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي من أقدس الواجبات الوطنية والقومية والدينية.

نعتت "إسرائيل" المقاومة الفلسطينية ومقاومة حزب الله بالإرهاب في محاولة منها لتخليد الاحتلال واغتصاب الأرض والحقوق والمقدسات العربية وتهويدها وتبرير الهلوكوست الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني.

وتبنت الولايات المتحدة الموقف الإسرائيلي ونعتت مقاومة الاحتلال الإسرائيلي بالإرهاب، وحملت دول الاتحاد الأوروبي على تبني موقفها. فاعتبرت حماس والجهاد الإسلامي وحزب الله حركات إرهابية ويجب القضاء عليها، خلافاً لقواعد القانون الدولي ومبادئ وأهداف الأمم المتحدة والعهود والمواثيق الدولية.

ميزت الأمم المتحدة بين الأعمال الإرهابية والنضال العادل للشعوب الذي تخوضه حركات المقاومة ضد الاحتلال والاستعمال الاستيطاني والعنصرية، وذلك في القرار الذي اتخذته في كانون الأول عام 1972.

واتخذت المنظمة الدولية في كانون الأول العام 1974 القرار رقم (3214) حول تعريف العدوان، وأجاز التعريف حق الشعوب في النضال بجميع الأشكال بما فيها الكفاح المسلح من أجل الحرية والاستقلال وحق تقرير المصير، وبالتالي تكون الأمم المتحدة قد ميّزت بين المقاومة الإرهاب.

وأجازت مقاومة الشعوب للاحتلال أي أجازت المقاومة العربية ضد الاحتلال الإسرائيلي البغيض.

واستطاعت اللجنة الخاصة بموضوع الإرهاب الدولي التي شكلتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 1972 أن تنجح في تشخيص الأسباب الرئيسية لظاهرة الإرهاب في العام 1989، وأوردت الأسباب السياسية والعوامل الاقتصادية والاجتماعية للإرهاب، وجاء في الأسباب السياسية للإرهاب ما يلي:

- الاستعمار والتشبث بالسيطرة الاستعمارية.
- إنكار حق الشعوب في تقرير المصير.
- العنصرية والتمييز العنصري والفصل العنصري.
- حروب الإبادة الجماعية والحروب العدوانية.
- استخدام القوة وانتهاك السيادة والاستقلال والوحدة الإقليمية للدول.
- احتلال أراضي الغير والهيمنة على الشعوب والتدخل في الشؤون الداخلية للدول.
- استخدام الإرهاب للسيطرة على الشعوب وإجبار السكان على النزوح.
- الفاشية وسياسة التوسع والمنازعات بين الدول.
- الاضطهاد الديني وإشعال الفتن الطائفية والحروب الأهلية.
- الاستبداد والظلم والقهر وكبت الحريات وانتهاك الحقوق.

إن القانون الدولي المعاصر بعد المآسي والويلات التي ذاقتها شعوب العالم جراء الحربين العالميتين الأولى والثانية، ينظر إلى الإرهاب بمنظار يأخذ بعين الاعتبار فظاعته ووحشيته للمحافظة على حياة وكرامة الإنسان ومصلحة البشرية جمعاء ويميز بين المقاومة والإرهاب.

وتابعت الأمم المتحدة تعزيز هذا الاتجاه في العلاقات الدولية حتى انهيار الاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي وبروز النظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والذي أعلن عنه الرئيس بوش الأب في العام 1991.

وكانت الأمم المتحدة قد وافقت في التاسع من كانون الأول عام 1981 على الإعلان الخاص بعدم جواز غزو أراضي الغير والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، إذ يؤكد الإعلان على التزام الدول بالامتناع عن ممارسة الإرهاب كسياسة للدولة ضد الدول الأخرى، أو ضد شعوب ترزح تحت نير السيطرة الاستعمارية أو الاحتلال الأجنبي أو تحت نير أنظمة عنصرية.

وانطلاقاً من مبادئ القانون الدولي المعاصر وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها والعهود والمواثيق الدولية الأخرى طرحت سورية على لسان الرئيس الراحل حافظ الأسد عام 1986 في أثينا بوجود الرئيس اليوناني ضرورة عقد مؤتمر دولي لتعريف الإرهاب والتفريق بينه وبين المقاومة والاتفاق على سبل مكافحة الإرهاب الحقيقي.

ولا تزال سورية حتى اليوم تطالب بعقد مثل هذا المؤتمر لمكافحة إرهاب الدولة والأفراد والجماعات، ودعم المقاومة الفلسطينية واللبنانية ضد الاحتلال والاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي ومقاومة الشعوب ضد الاحتلال الأجنبي.

إن ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ومبادئ وأهداف الشرعية الدولية تدمغ جميع الأعمال العدوانية كالغزو والاحتلال والتدخل في الشؤون الداخلية للدول والاستعمار الاستيطاني بالإرهاب، وتؤيد حق الشعوب والأمم في مقاومة الاحتلال وحق تقرير المصير ونيل الاستقلال الوطني، وتدين الإمبريالية والعنصرية والصهيونية كشكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري، وتؤكد على عدم شرعية احتلال أراضي الغير بالقوة وترحيل سكانها.

وتحرم استخدام القوة والحروب العدوانية كأداة لفرض سياسات معينة أو الحصول على مكاسب إقليمية أو إجبار المغلوب على أمره توقيع اتفاقيات إذعان كما حصل عام 1919 في لاهاي وفي أوسلو عام 1993.

ويعود إخفاق الأمم المتحدة في إجبار إسرائيل على احترام وتنفيذ مبادئ وأهداف وقرارات الشرعية الدولية وقواعد القانون الدولي المعاصر إلى انحياز الولايات المتحدة الأمريكية للعدو الإسرائيلي وسيطرتها المطلقة على الأمم المتحدة.

إن الواجبات الأساسية الملقاة على عاتق الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي والدول دائمة العضوية فيه معاقبة "إسرائيل" على حروبها العدوانية تجاه الشعب الفلسطيني والبلدان العربية وعلى ممارستها للإرهاب والعنصرية والإبادة الجماعية كسياسة رسمية، وإجبارها على الانسحاب الفوري والشامل من جميع الأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية المحتلة ودفع التعويضات عن الخسائر البشرية والمادية والمعنوية التي ألحقتها بالمواطنين الفلسطينيين والعرب، وتجريدها من الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية. ويعود إخفاق الأمم المتحدة في حمل "إسرائيل" على تطبيق قرارات ومبادئ وأهداف الشرعية الدولية إلى ازدواجية المعايير والكيل بمكيالين لدى الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي.

إن اشتداد المقاومة ينتج عن إرهاب المحتل والمغتصب للأرض والحقوق والمقدسات. فسياسة الاستعمار الاستيطاني والقتل والتدمير والإبادة الجماعية تدفع بالشعب المحتل إلى الرد على الإبادة الجماعية والاحتلال باللجوء إلى القوة لتحرير الأراضي العربية من نير الاحتلال الإسرائيلي الذي ولد ويولد شعوراً كبيراً من الغضب والاستياء الوطني والقومي والديني لدى العرب والمسلمين.

ويدفع الانحياز الأمريكي والأوروبي لإسرائيل، الشعب الفلسطيني إلى اللجوء إلى استعمال القوة المتاحة لمقاومة الاحتلال الإسرائيلي المدجج بأحدث الأسلحة الأمريكية، وذلك انطلاقاً من مبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

إن القانون الدولي يحظر نوعين من الإرهاب:

1- إرهاب الأفراد لدى ارتكابهم جرائم حرب وجرائم ضد السلام وضد الإنسانية أو جريمة الإبادة الجماعية.

2- إرهاب الدولة الذي يحدث عند ممارسة الدولة للإرهاب والعنصرية والاستعمار والإبادة كسياسة رسمية وعندما ترفض الالتزام بالعهود والمواثيق الدولية الشارعة أي الملتزمة.

ويميز القانون الدولي أيضاً بين الإرهاب والمقاومة، وهو ينص على تجريم إرهاب الأفراد والدول ويعترف في الوقت نفسه بشرعية المقاومة المسلحة ضد الاحتلال ومن أجل ممارسة حق تقرير المصير. ويركز على ضرورة ممارسة الشعوب والأمم لحق تقرير المصير.

وأكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مراراً وتكراراً أن حق تقرير المصير يمثل شرطاً أساسياً لضمان وممارسة حقوق الإنسان، وأن الشعوب المناضلة من أجل التوصل إلى حقها في تقرير المصير يمكن أن تستخدم كافة الوسائل، بما فيها العنف المسلح من أجل ممارسة ذلك. وثبت بجلاء أن استخدام القوة لممارسة الشعوب حقها في تقرير المصير في النضال ضد الاستعمار التقليدي والاستعمار الاستيطاني والنظم العنصرية ومقاومة الاحتلال يبرره القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها.

وتعالج اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 مسألة الاحتلال وحماية المدنيين الرازحين تحته، وانطلاقاً من مواد هذه الاتفاقية:

ـ يتمتع المدنيون الواقعون تحت الاحتلال بحقهم في حماية أشخاصهم وأسرهم وأملاكهم. وتشمل الحماية حرية ممارسة معتقدهم الديني ورأيهم السياسي.

ـ وتحظر الاتفاقية على قوة الاحتلال القيام بأي عمل من أعمال العنف أو القتل أو أعمال الخطف والحجز الاحتياطي والإبعاد والترحيل وإهانة الكرامة الشخصية.

أما إذا أخلت قوة الاحتلال بهذه الواجبات أو انحرفت عنها أو نقلت بعض مواطنيها للاستيطان في الأراضي المحتلة فإن من حق المدنيين أن يثوروا ضدها إلى درجة العصيان المدني الشامل واللجوء إلى السلاح وهكذا يميز القانون الدولي بين الإرهاب والمقاومة.

* * *

المقاومة في الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب

تضمنت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التي سبق إقرارها في اجتماع مجلس وزراء الداخلية والعدل العرب، الذي انعقد في مقر الجامعة العربية في القاهرة في 22 نيسان 1998 أربعة أبواب و 42 مادة.

تعرف المادة الأولى في البند الثاني الإرهاب بأنه كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أياً كانت بواعثه أو أغراضه يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، ويعرف البند الثالث من المادة الأولى الجريمة الإرهابية.

وتفرق المادة الثانية من الاتفاقية بين المقاومة والإرهاب وتستثني الكفاح المسلح ضد الاحتلال الأجنبي من الإرهاب، وتنص على أنه " لا تعد جريمة، حالات الكفاح بمختلف الوسائل، بما في ذلك الكفاح المسلح ضد الاحتلال الأجنبي والعدوان من أجل التحرر وتقرير المصير وفقاً لمبادئ القانون الدولي".

ويتضمن الباب الثاني من الاتفاقية أسس التعاون العربي لمكافحة الإرهاب، والباب الثالث: آليات تنفيذ الاتفاقية، والباب الرابع "أحكاماً ختامية".

وهكذا نرى أن الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب وضعت تعريفاً محدداً للإرهاب والجريمة الإرهابية وآليات مكافحته مع التفريق بين المقاومة والإرهاب وتأييد مقاومة الشعوب للاحتلال الأجنبي. وبالتالي تلتزم الدول العربية بتأييد الانتفاضة والكفاح المسلح الذي تخوضه المقاومتان الوطنية والإسلامية الفلسطينية واللبنانية ضد الاحتلال والاستعمار الاستيطاني الإسرائيليين وضد ممارسة "إسرائيل" للإرهاب والعنصرية كسياسة رسمية.

حاول وزير الخارجية الأمريكي كولن باول أن يخطو خطوة صغيرة في الاتجاه الذي وضعه وزير الخارجية الأمريكي سيمبسون عام 1932. وتضمن رفض الولايات المتحدة الآثار التي تترتب على الاحتلال الياباني لمنشوريا، ورفض تسخير القوة العسكرية لتحقيق المكاسب الإقليمية.

وأعلن في نهاية تشرين الأول من عام 2001 "أن هناك فرقاً شاسعاً بين مفهوم الإرهاب ونضال بعض الجماعات في سبيل تحقيق الحرية من قوى ظالمة أو مطالبتها برفض المظالم وكسب الحقوق". وأكد باول أنه "ليست كل الأشياء إما أبيض وإما أسود، وأن هناك مناطق رمادية يتعين معالجتها سياسياً".

ودعا بأول للمرة الأولى "إلى الركون إلى الحكمة وإعادة النظر بمفهوم الحرية بالنسبة لشخص يناضل في سبيل نيلها، وبين مفهوم الإرهاب المتناقض تماماً معه". وأكد أن كل هذه الشهور التي جاء فيها العنف الإسرائيلي لم تسفر عن إقرار "الأمن الإسرائيلي".

أعلن وزير الخارجية الأمريكي هذه التصريحات الخجولة لأول وآخر مرة ولم يكررها ثانية على الإطلاق في الوقت الذي يمارس فيه الجيش الإسرائيلي أبشع أنواع الإرهاب والوحشية والعقوبات الجماعية والدمار والتدمير وسياسة الأرض المحروقة.

وينظر كل من الإدارة الأمريكية، الرئيس بوش، ووزير الخارجية الجنرال كولن باول ووزير الدفاع رامسفيلد، إلى الإرهاب والإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها "إسرائيل"، على أنها أعمال دفاعية، من أعمال الدفاع عن النفس، أي أن "إسرائيل" في حالة الدفاع المشروع عن النفس عندما تطلق الصواريخ الأمريكية من الطائرات الأمريكية على المدنيين العزل من الفلسطينيين. وبالتالي تفقد الولايات المتحدة الأمريكية صدقيتها وأهليتها ومسؤوليتها وأخلاقيتها عندما تدافع عن الإرهاب والعنصرية والإبادة الجماعية التي يرتكبها مجرم الحرب والسفاح شارون، وتعتبر في الوقت نفسه عمليات المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية واللبنانية عمليات إرهابية يجب وقفها ومحاكمة مرتكبيها.

تعتبر الولايات المتحدة أن مقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال وإرهاب الدولة الإسرائيلية عمليات إرهابية، بينما تنظر إلى ممارسة إسرائيل للإبادة الجماعية والعنصرية والاستعمار الاستيطاني كأعمال شرعية تدخل في نطاق الدفاع عن النفس.

وهكذا تتجلى بوضوح ازدواجية المعايير لدى الولايات المتحدة الأمريكية وفقدانها أي حس بالعدل والإنصاف ومبادئ الشرعية الدولية عندما يتعلق الأمر بالعرب والمسلمين، وبذلك يكون هذا الموقف الأمريكي هو ذروة الإرهاب وأخطر أنواعه، ويظهر بجلاء أن إدارة الرئيس بوش منحازة انحيازاً أعمى للعدو الإسرائيلي، العدو الأساسي لشعب فلسطين وقضية فلسطين وللعروبة والإسلام.

* * *

العمليات الاستشهادية تطور نوعي في أسلوب مقاومة الاحتلال

آ- البعد الديني في المقاومة:

تعتبر العلاقة بين العروبة والإسلام علاقة عضوية متينة لا تنفصم، وكذلك العلاقة بين البعد الوطني والقومي والديني لمواجهة الصهيونية والإمبريالية الأمريكية.

فالنضال العربي من أجل عروبة فلسطين منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم أثبت بجلاء أن وحدة العلاقة الوطنية والقومية والإسلامية كفيلة بمواجهة الاستعمار الاستيطاني اليهودي واجتثاثه من أرضنا العربية.

وعزز انتصار المقاومة الوطنية والإسلامية التي قادها حزب الله في لبنان في أيار 2000، والمقاومة الفلسطينية والعمليات الاستشهادية التي تنفذها حماس والجهاد والإسلامي وكتائب الأقصى من ترسيخ التلاحم الوطني والقومي والإسلامي في مواجهة الاستعمار الاستيطاني اليهودي، الذي ينطلق مما دوّنه كتبة التوراة والتلمود وبروتوكولات حكماء صهيون وقرارات ومخططات الحركة الصهيونية العالمية والكيان الصهيوني.

لعب تغيير طبيعة الصراع العربي ـ الصهيوني في مرحلة السبعينات من صراع قومي إلى صراع وطني وإسقاط البعد الديني دوراً في إضعاف مواجهة الإمبريالية الإسرائيلية التي أقامت مشروعها وإيديولوجيتها على أساس ديني إنطلاقاً من أكذوبة "أرض الميعاد من النيل إلى الفرات" ومروراً بمقولة شعب الله المختار وعودته إلى فلسطين، وبالتالي رفعت اليهودية والصهيونية والكيان الصهيوني الأكاذيب والأساطير والخرافات والأطماع إلى مرتبة القداسة الدينية.

وبنفس الوقت قزّمتْ بعض الأوساط العربية والفلسطينية الصراع من صراع قومي إلى صراع وطني و(قطري)، مما أدى إلى تحقيق بعض المحطات الأساسية من المشروع الصهيوني. وفَتَحَ هذا الموقف الضيق والمغلوط الطريق لرفع شعارات "فلسطنة قضية فلسطين" والقرار الفلسطيني المستقل، وفصل قضية فلسطين عن بعديها العربي والإسلامي.

وأدى ذلك إلى الانفراد في التسوية مع العدد الصهيوني، وترسيخ نهج المساومة والتنازلات والتخلي عن نهج المقاومة والكفاح المسلح والتحرير.

وتكرس نهج المساومة في توقيع اتفاقات الإذعان في كمب ديفيد وأوسلو ووادي عربة.

إن فصل قضية فلسطين عن بعديها العربي والإسلامي وحصرها في البعد الوطني. (المصلحة الوطنية) وإقامة الدولة الفلسطينية أدى إلى تهميش القضية المركزية للأمة العربية وإضعاف الموقف الفلسطيني واستفراد العدو الصهيوني بالشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية.

أكد الميثاق الوطني الفلسطيني وجميع مبادئ ومنطلقات وبرامج المنظمات الفدائية أن الكفاح المسلح والمقاومة الطريق الوحيد لاستعادة الأرض والحقوق المغتصبة.

وأصبح الكفاح المسلح والعمليات الفدائية النهج السائد في الساحة الفلسطينية منذ تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في أيار عام 1964 بمدينة القدس وحتى توقيع اتفاق الإذعان في أوسلو بتاريخ 13/ 9/ 1993، حيث جرى التخلي فيه عن

الكفاح المسلح وإدانته ونبذه ونعته بالإرهاب، وأصبح الكفاح المسلح والمقاومة الأسلوب المستنكر والمدان والملاحق والمطلوب اجتثاثه من أطراف أوسلو وبعض الحكومات العربية.

وتحوّل الكفاح المسلح لدى القيادة الفلسطينية التي وقعت اتفاق أوسلو من مرتبة المقدس الوطني إلى مرتبة المحظور الوطني بحجة حماية المصلحة الوطنية للشعب الفلسطيني.

لقد أدى إسقاط البعد القومي في الساحة الفلسطينية وتغيير اسم الميثاق القومي إلى الميثاق الوطني وتعديل بعض مواده والموافقة على البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير إلى وضع الركيزة الأساسية لإلغاء الميثاق الوطني واعتبار مقاومة الاحتلال والكفاح المسلح من المحظورات والمحرمات.

ووصل الانحطاط والسقوط حداً اعتبر فيه وزير الداخلية السابق للسلطة الفلسطينية العميد عبد الرزاق اليحيى أن إلقاء الحجارة على سيارات ودبابات جيش الاحتلال الإسرائيلي عملاً إرهابياً، وذلك لإرضاء "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية لإقامة الدولة الفلسطينية، وبالتالي أصبح إقامة الدولة وليس تحرير الأرض واستعادة الحقوق والأملاك والمياه المغتصبة الهدف الأساسي للقيادة والسلطة الفلسطينية.

فالسلطة تطالب الشعب الفلسطيني ألاّ يقاوم الاحتلال، وتزعم أن المقاومة في الضفة والقطاع تغذيها وتدعمها جهات أجنبية (عربية وإسلامية)، وذلك مقابل الدويلة الفلسطينية الموعودة، المنقوصة الأرض والحقوق والسيادة، واحتفاظ "إسرائيل" بالسيادة على الأرض والمياه والأجواء والمعابر.

إن القيادة المتنفذة في منظمة التحرير الفلسطينية ألغت الميثاق في غزة تلبية لرغبة قادة "إسرائيل" وبحضور الرئيس الأمريكي بيل كلنتون وفصلت الصراع عن بعديه العربي والإسلامي وحصرته في البعد الوطني.. واعترفت بإعطاء "إسرائيل" 80% من مساحة فلسطين وتنازلت عن وحدة الشعب الفلسطيني بإسقاط أبناء الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام 1948 وفي الشتات. وبالتالي وافقت على المخطط اليهودي بتجزئة الشعب الفلسطيني إلى ثلاث مجموعات بشرية مقدمة لتذويبه وترحيله وتوطينه ومسحه من الوجود تحقيقاً للمقولة الصهيونية "إن فلسطين أرض بلا شعب لشعب بلا أرض".

وجرى التشطيب على البعدين القومي والديني كمقدمة للارتماء في أحضان العدو الإسرائيلي.

وتوالى مسلسل التنازلات فبعد التشطيب على البعدين القومي والديني جرى التشطيب على البعد الوطني في اتفاقيات الإذعان في أوسلو وعلى عروبة القدس والخليل.

وأدى هذا الموقف بأحد قادة الفصائل الفلسطينية الإسلامية إلى أن يتساءل قائلاً: "جاءنا العدو حاملاً مقدساً دينياً يحشد اليهود تحت راية المقدس الديني الذي أباح لهم اغتصاب أرضنا وتشريدنا وقتلنا، فهل يمكن لراية المقدس الوطني أن تصمد في مواجهتهم؟".

برز التيار الإسلامي في فلسطين ولبنان مكملاً وداعماً للتيار الوطني والقومي وليس نقيضاً له. وبالتالي عزز هذا التيار البعد الوطني والقومي في مواجهة الاستعمار الاستيطاني اليهودي في فلسطين والجولان والإمبريالية الإسرائيلية في البلدان العربية.

وتجسّد هذا التلاحم بشكل واضح في لبنان على المستويين الشعبي والرسمي.
وأعطى هذا التيار الديني مجسداً بحزب الله وبحركتي حماس والجهاد الإسلامي دعماً قوياً في مواجهة العدو الصهيوني والتصدي لأطماعه في الأرض والمقدسات والمياه والثروات العربية.
إن الكفاح المسلح ومقاومة المستعمر والمحتل أي الجهاد في الإسلام هو الركن السادس من أركانه، وبالتالي فهو مقدس ديني كالصلاة والصيام وبقية أركان الدين الإسلامي. ويؤكد أحد المفكرين الفلسطينيين الكبار أننا عندما نتعامل مع الجهاد كمقدس ديني كالصلاة لا يستطيع أي حاكم أو أي قائد مهزوم أن يفرط فيه على طاولة المفاوضات.
والمشكلة برأي هذا المفكر بدأت عندما استبعد المقدس الديني وعندما استبعد الجانب العقائدي، وعندما يطرح الكفاح المسلح أي الجهاد كجزء من الدين يصعب على الناس التفريط به والمساومة عليه ونعته بالإرهاب.
إن العدو الصهيوني لا يفهم إلا لغة القوة، وما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، فالمقاومة اللبنانية هي التي حررت جنوب لبنان، كما أن المقاومة الفلسطينية هي التي أجبرت العدو على الانسحاب من غزة.
إن حصاد أوسلو المر والمرير والتخلي عن الكفاح المسلح يثبت بجلاء أن اتفاقيات الإذعان والتنازلات المذلة زادت من ويلات وخسائر الشعب الفلسطيني البشرية والمادية والاجتماعية والصحية والتعليمية والنفسية، مما يؤكد أن المساومة والتسوية والتخلي عن الجهاد لا تجلب للشعب الفلسطيني إلا الكوارث والمصائب والخسائر المستمرة.
إن الهولوكوست الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وارتكاب "إسرائيل" لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي سببتها اتفاقيات الإذعان في أوسلو وملحقاتها تؤكد فشل نهج التسوية والمساومة والتنازلات وأن الكفاح المسلح والمقاومة هو الطريق الوحيد الذي يعيد الأرض والحقوق ويقضي على الاستعمار الاستيطاني اليهودي في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة.

ب- لماذا العمليات الاستشهادية:

العمليات الاستشهادية هي تلك العمليات التي يكون فيها الاستشهاد محسوماً في حال تنفيذها سواء كانت بواسطة سيارة مفخخة أو حزام ناسف أو عملية هجوم على حواجز لجيش الاحتلال أو اقتحام مستعمرة من المستعمرات اليهودية.
وتجسَّد ظاهرة الاستشهاد أنبل الظواهر التي ظهرت في تاريخ النضال العربي للتصدي للاستعمار الاستيطاني اليهودي وكنس الاحتلال الإسرائيلي.
وينفذها أبطال يقدمون حياتهم في سبيل شعبهم وأمتهم وعقيدتهم، ليس هرباً من الحياة بل حباً بالحياة الحرة والكريمة، فهم اختاروا خط التضحية والفداء والشهادة لتحقيق أفكارهم وتحرير شعبهم ونيل ثواب الآخرة كحافز لهم للعمل من أجل الرسالة التي يؤمنون بها.
وهنا يتبادر إلى الذهن السؤال التالي: لماذا لم تبرز العمليات الاستشهادية منذ اندلاع المقاومة الفلسطينية المسلحة؟.
ظهرت العمليات الاستشهادية إلى حيز الواقع بعد تكالب الاحتلال على بناء المستعمرات اليهودية وتهويد المقدسات الإسلامية وبعد توقيع اتفاقات الإذعان في أوسلو وبعد استخدام العدو الصهيوني الأسلحة الفتاكة والمحرمة دولياً

كالقنابل العنقودية واليورانيوم المنضب. وبلغت ذروتها منذ بداية انتفاضة الأقصى حيث نفذت أكثر من (150) عملية حتى نهاية عام 2002.

ولا يزال الإقبال على هذه الظاهرة النبيلة في تصاعد مستمر.

إن المقاومة الفلسطينية المسلحة لم تكن في يوم من الأيام مولعة بإرسال مقاتليها إلى الموت، ولكن شراسة الإرهاب والهولوكوست الإسرائيلي والاستعمار الاستيطاني والمساعي لتدمير المسجد الأقصى وتهويده والإصرار على الهجرة والترحيل والاستيطان "وإسرائيل العظمى" وشرعنة الاحتلال وتخليده دفعت بهؤلاء الأبطال إلى تقديم أرواحهم في مواجهة أشرس دولة إرهابية وعنصرية واستعمارية في التاريخ البشري المعاصر.

أدى حصاد أوسلو المر والمرير والظالم إلى تجريد الشعب الفلسطيني من أبسط وسائل الدفاع عن النفس ومواجهة الاحتلال الصهيوني، وأدى تعاون السلطة الفلسطينية مع أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية والأمريكية لقمع المقاومة والانتفاضة إلى اللجوء إلى العمليات الاستشهادية ضمن الظروف المأساوية التي يعيشها الشعب الفلسطيني، فلم يبق أمامه سوى العمليات الاستشهادية للتأثير على معنويات الجيش والشعب والاقتصاد الإسرائيلي، فهي الوحيدة التي أنزلت الخوف والرعب في قلوب المستعمرين وقطعان المهاجرين اليهود، خلافاً للعمليات الصعبة التي تركّز فقط على القوات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن العمليات الاستشهادية هي السلاح الوحيد المتبقي والمتوفر للشعب العربي الفلسطيني البطل لمواجهة أشرس أنواع الاستعمار الاستيطاني وأشرس دولة عنصرية وإرهابية في العالم. ولكنها ليست وحدها السلاح الوحيد الذي تستخدمه المقاومة الفلسطينية وانتفاضة الأقصى.

وتستهدف العمليات الاستشهادية العسكريين اليهود وبشكل خاص قطعان المستعمرين في الأراضي الفلسطينية المحتلة ولا تستهدف إطلاقاً الأطفال وطلبة المدارس رغم استهداف العدو الصهيوني للمدارس والجامعات والمساجد والكنائس والمصلين والأطفال والنساء والشيوخ، إذ لم تتم حتى الآن عملية استشهادية واحدة ضد روضة للأطفال أو سيارة لنقل طلبة المدارس وأماكن العبادة. وهنا لا بد من التذكير أن إسرائيل ثكنة عسكرية، وأن الإناث والذكور في المجتمع الإسرائيلي يعتبرون في عداد الاحتياطي للجيش الإسرائيلي حتى سن (54)، وأن الشعب الإسرائيلي ينتخب قادته من أكثر القادة إجراماً وقتلاً وكراهية للعرب، فالمجتمع الإسرائيلي هو الذي أفرز السفاح بيغن ومجرمي الحرب شامير ورابين وبيرس وباراك، وسفاح صبرا وشاتيلا شارون وانتخبهم لرئاسة الوزارة، وبالتالي لا يمكن الحديث عن المدنيين في داخل الخط الأخضر باستثناء الأطفال الذين لم تلوث أيديهم بعد بدماء العرب.

أما الذين يطالبون بوقف العمليات الاستشهادية فهم عملاء "إسرائيل" في الوسط الفلسطيني من أمثال أبو مازن (كرازي فلسطين) وجبريل رجوب ومحمد دحلان ومحمد رشيد، والذين وقفوا ضد الانتفاضة وضد عسكرتها، فالقيادات الأمنية والسياسية الفلسطينية المشبوهة هي التي وقفت ضد الانتفاضة للمحافظة على مناصبها ومصادر تمويلها ولإرضاء الولايات المتحدة والعدو الإسرائيلي، وعلى حساب الحقوق الوطنية والقومية والدينية للفلسطينيين والعرب والمسلمين في فلسطين المقدسة.

إن الجيش الإسرائيلي يقتل الأطفال والنساء والشيوخ والرجال في غرف نومهم بأحدث الطائرات والصواريخ والأمريكية، ويرتكب المجازر الجماعية ولم تتصد السلطة لاجتياحات الجيش الإسرائيلي للمخيمات والقرى والمدن الفلسطينية على الرغم من وجود عشرات الآلاف من رجالها المسلحين، وبالتالي تركت الشعب الفلسطيني بدون حماية وبدون سلاح للتصدي للهمجية والوحشية الإسرائيلية. لذلك لا يجوز التفريق بين العمليات الاستشهادية داخل الكيان الصهيوني، وفي الأراضي العربية المحتلة. فالواجب يقتضي ملاحقة الأهداف الإسرائيلية حتى ولو كانت في المريخ، لأن "إسرائيل" رفضت دعوة حماس بوقف العمليات الاستشهادية ضد الإسرائيليين مقابل وقف الجيش الإسرائيلي عملياته ضد المدنيين الفلسطينيين، وبالتالي تتحمل "إسرائيل" مسؤولية جعل المعركة مفتوحة على كافة الاحتمالات.

هل يعقل أن يقبل الشعب العربي الفلسطيني استمرار "إسرائيل" بقتل المدنيين الفلسطينيين بينما تحصر المقاومة عملياتها بالعسكريين والمستوطنين المسلحين، لا سيما وأن الشعب الفلسطيني لا يملك سلاحاً يقاوم الدبابات والصواريخ وطائرات ف 16 والأباتشي التي تفتك بأبنائه.

إن فرق القتل التي شكلها الجيش الإسرائيلي من قواته النظامية خلافاً للاتفاقيات الدولية تدفع باستمرار العمليات الاستشهادية.

إن الكيان الصهيوني كيان إمبريالي عنصري لا يحترم العهود والمواثيق الدولية، ولا ينفذ قرارات الشرعية الدولية، ويعمل على تعزيز تفوقه العسكري والنووي والكيماوي والبيولوجي. وينتهك حقوق الإنسان في فلسطين وجنوب لبنان والجولان، انطلاقاً من المفاهيم الوحشية التي كرستها التوراة والتلمود.

إن الرد على اتفاقيات الإذعان في أوسلو وعلى التنازلات المهينة التي وصلت إلى درجة الخيانة الوطنية والقومية والدينية يكون، بتوحيد الشعب العربي الفلسطيني وبتوحيد طاقاته ومقاومته ونضالاته داخل الوطن الفلسطيني المحتل في عام 1948 و 1967 وفي الشتات وحول الميثاق الوطني الفلسطيني.

أثبتت انتفاضة الأقصى أن مرحلة أوسلو قد انتهت وأن عودة القيادة الفلسطينية المنحرفة إلى نفس النهج تعني القبول بالإملاءات الإسرائيلية والتنازل المستمر عن الثوابت الوطنية.

إن السلطة الفلسطينية ليست السلطة الفعلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، فبموجب اتفاقات الإذعان في أوسلو والاتفاقيات اللاحقة تعتبر "إسرائيل" صاحبة السيادة وبالتالي فهي السلطة الأساسية، وما السلطة الفلسطينية إلا واجهة علنية لها للقيام بإدارة شؤون المواطنين والخدمات البلدية وحماية الصهاينة من الانتفاضة والمقاومة، فالسلطة إذن في يد "إسرائيل" بموجب الاتفاقيات الموقعة وانطلاقاً من الواقع العملي وسيطرتها على المعابر والأجواء وعلى كل شاردة وواردة في الأراضي المحتلة.

إن السلطة الفلسطينية مقيدة باتفاقيات الإذعان في أوسلو وما انبثق عنها من اتفاقيات، ولا تستطيع تجاوز(إسرائيل)، وإن حصلت انتهاكات أو تجاوزات فإن(إسرائيل) تعاقب السلطة وأدت هذه الحقائق إلى هبوط مكانة السلطة في أعين جماهيرها، لا سيما وأن السلطة لم توفر الحماية لمواطنيها حتى في غرف نومهم، فأراضيهم معرضة للسلب وممتلكاتهم للتدمير وحياتهم للقتل، وفشلت السلطة في وقف مصادرة الأراضي وتهويدها وتهويد المقدسات في القدس

والخليل وبيت لحم ونابلس، وبالتالي فهي لا تستطيع حماية مواطنيها ولا تريد أن تفسح المجال لمواطنيها بالدفاع عن أنفسهم.

أدت العمليات الاستشهادية إلى رفع الروح المعنوية والوضع النفسي للجماهير الفلسطينية والعربية في مواجهة الهولوكوست الإسرائيلي.

إن الشعب الفلسطيني لا يمكن أن يقف مكتوف الأيدي أمام وحشية إسرائيل لمجرد إرضاء الرأي العام العالمي الذي فشل في توفير الحماية الدولية له انطلاقاً من مبادئ وقرارات الشرعية الدولية، بسبب الانحياز الأمريكي الوقح والتخاذل الأوروبي وصمت بل وتواطؤ بعض الدول العربية.

إن أبسط الواجبات الإنسانية والحضارية هي مواجهة العدو المحتل والاستعمار الاستيطاني، والجهاد فرض علينا طالما هناك احتلال وعدوان واغتصاب لأرض المسلمين ومقدساتهم لذلك لا يجوز على الإطلاق تسمية العمليات الاستشهادية بالانتحارية أو إدانتها لإرضاء إسرائيل وأمريكا، فالعمليات الاستشهادية أعلى درجات التضحية والفداء والشهادة والاستبسال، لدفع الظالم والمعتدي والعنصري والإرهابي عن الوطن والدين والعرض والكرامة، لأن ما أخذته (إسرائيل) بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، وتساند العمليات الاستشهادية قوة الحق والعدالة ومبادئ القانون الدولي وأهم العهود والمواثيق الدولية التي تمت الموافقة عليها بعد الحرب العالمية الثانية.

إن أبطال العمليات الاستشهادية شهداء وأفضل بني البشر، لذلك تحقد عليهم "إسرائيل". وأبطال العمليات الاستشهادية في أعلى مراتب الجهاد والشهادة، فإيمانهم الصادق والمخلص بالله والوطن يدفعهم للشهادة.

إن "إسرائيل" اغتصبت الأرض والحقوق وتقتل المدنيين الأبرياء، وترتكب المجازر الجماعية وترحل العرب وتضع محلهم قطعان المهاجرين اليهود، وتنحاز أمريكا ودول الاتحاد الأوروبي لها وترفض تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، وتمارس الإرهاب والعنصرية والاستعمار منذ حوالي القرن ولم يردعها أحد، لذلك جاء الاستشهاديون الأبطال وأخذوا يتحدون إرهاب ووحشية وعنصرية الكيان الصهيوني فداء للوطن والدين والمواطن.

إن الإرهاب يعني أن ترهب وتخيف الغير وتبتزه من أجل فرض إرادتك عليه وكسر إرادته والحصول على شيء ليس لك فيه حق، أما إذا كان الإنسان يرد عدواناً واحتلالاً وقع عليه وظلماً فرض عيه بالحروب العدوانية فهو يقوم بعمل مشروع وعادل من أجل استعادة الأرض والحقوق المغتصبة، وبالتالي إقامة الحق والعدل والاستقرار والازدهار.

إن الإسرائيليين معتدون ومتغطرسون واستعماريون ولا يريدون السلام بل يعملون على فرض هيمنتهم واعتراف العرب باغتصابهم للأرض والحقوق والقبول بخضوعهم للإملاءات والمخططات الإسرائيلية.

قال الله سبحانه وتعالى: "ومن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم".

فالإرهابي هو المعتدي والظالم الذي يعتدي على الأرض والثروات والمنجزات والحقوق والمقدسات ويستهين بحياة الآخرين، فالفلسطينيون ليسوا إرهابيين بل الصهاينة هم الإرهابيون، فالاستشهاديون أفضل الشهداء وأفضل البشر ويجب على الجميع أن يدعمهم بالمال والسلاح وبكل ما يحتاجون إليه من رعاية وعناية ودعم لإنجاح المهمة النبيلة التي يؤدونها في وجه أعداء الله والوطن والبشرية، ورعاية أهلهم، عائلاتهم من بعدهم.

إن المستوطنين اليهود الذين قاموا بتهويد أكثر من نصف المسجد الإبراهيمي في الخليل وقضوا على أكثر من (200) مسجد في فلسطين المحتلة عام 1948 ويحاولون هدم المسجد الأقصى هم الإرهابيون، وكتبة التوراة والتلمود هم الذين كرسوا الإرهاب في كتبهم الدينية ورفعوا الإرهاب والعنصرية وإبادة غير اليهود إلى مرتبة القداسة الدينية، لذلك لا يجوز تسمية العمليات الاستشهادية بالانتحارية، فالاستشهادي مؤمن بربه مجاهد في سبيله يريد رضوانه والجنة، متفوق في دراسته ناجح في عمله، صاحب عقل سليم ونفس قوية وإرادة صلبة، بينها المنتحر يائس من رحمة الله، فاشل في حياته وأعماله، يريد الهروب من فشله بالانتحار، مصيره جهنم وبئس القرار، وهو بلا عزيمة ولا إرادة ولا استقرار نفسي ولا عقلي ولا عاطفي.

ج- شرعية العمليات الاستشهادية:

قام الكيان الصهيوني على أساس ديني عنصري مغرق بالعنصرية والإرهاب والإبادة والاستعمار الاستيطاني على أرض فلسطين العربية، لذلك يجب التركيز في مواجهته والتصدي له على العوامل الوطنية والقومية والدينية وتحويل الصراع معه ليس فقط إلى صراع وطني وقومي وإنما أيضاً إلى صراع ديني. فقيام (إسرائيل) (دولة اليهود) على أساس الدين اليهودي والأيديولوجية الصهيونية ووضعها القوة فوق الحق والعمل على إقامة إسرائيل العظمى من النيل إلى الفرات، وإشعال الحروب العدوانية والتوسعية والتمسك بالأراضي العربية المحتلة وتهويدها وتهويد المقدسات العربية والإسلامية هو الذي حمل الشعب الفلسطيني على مقاومة الاحتلال والاستعمار الاستيطاني اليهودي والقيام بالعمليات الاستشهادية في انتفاضة الأقصى المجيدة.

فالاحتلال والإبادة والإرهاب والعنصرية والعقوبات الجماعية والمستعمرات اليهودية عمقت الكراهية والبغضاء لإسرائيل وزادت من اليأس والإحباط لدى الفلسطينيين من المجتمع الدولي.

فلجأ الشعب الفلسطيني إلى العمليات الاستشهادية لكنس الاحتلال واستعادة الأرض والحقوق المغتصبة وتفكيك المستعمرات، والثأر والانتقام لموت شقيق أو قريب أو رفيق.

وأصبح الاستشهادي أسطورة من أساطير الأبطال المعاصرة في فلسطين والبلدان العربية والإسلامية. لذلك أكد مؤتمر علماء الإسلام (استجابة لرغبة الجماهير العربية والمسلمة) الذي انعقد في بيروت في كانون الثاني عام 2002 أن فلسطين كلها من النهر إلى البحر أرض عربية ـ إسلامية، وأن العمليات الاستشهادية ضد العدو الصهيوني هي عمليات مشروعة، ورفض المؤتمر رفضاً قاطعاً لوائح الإرهاب الأمريكية، واعتبر البند الرابع من البيان الصادر عن المؤتمر أن مقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال والعدوان بكل أشكالها هي حق مشروع.

ونص البند الخامس على أن العمليات الاستشهادية التي ينفذها المجاهدون ضد العدو الصهيوني هي عمليات مشروعة وتستند إلى كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وهي من أعلى مراتب الشهادة.

ومما يؤسف له أن ياسر عرفات قد أدان في كلمة متلفزة العملية الاستشهادية في ريشون ليتسيون وقال: "لقد أعطيت أوامري لقوات الأمن الفلسطينية لمواجهة ومنع أي عمليات إرهابية للتعدي على المدنيين الإسرائيليين من أي جهة فلسطينية كانت".

وعلى الفور أعلن الدكتور محمود الزهار، أحد قادة حماس أن إدانة ياسر عرفات للعملية الاستشهادية في ريشون ليتسيون لا تمثل موقف الشعب الفلسطيني، والعربي وإنما أملتها الضغوط التي مارستها عليه الولايات المتحدة والكيان الصهيوني.

وأكد الدكتور الزهار أنه "لا يمكن لأحد من الجانب الفلسطيني وبنوع خاص من جانب حركات المقاومة، ولا حتى من جانب الشعب العربي أن يدين عمليات استشهادية يبررها الشرع الإسلامي ويصفها بأنها أسمى درجات الشهادة".

ويتوافق موقف عرفات هذا مع الموقف الصهيوني فعندما تحدث عملية استشهادية في إسرائيل تقوم الدنيا ولا تقعد، وتسخر اليهودية العالمية وسائل إعلامها مظهرة أن الإسرائيليين شعب مسالم يريد السلام ويعمل من أجله إلى أن جاء الإرهابي الفلسطيني واعتدى على أطفاله ونسائه وأمنه بالعملية الانتحارية التي نفذها.

ويقع بعض السياسيين العرب وبعض وسائل الإعلام العربية في الفخ اليهودي، وبعضهم يتبنى الموقف الإسرائيلي ويردد الموقف الصهيوني والتعابير التي تستخدمها وسائل الإعلام الإسرائيلية والأمريكية.

إن العمليات الاستشهادية هي من أجل الدفاع عن الوطن وتحريره من الاحتلال الإسرائيلي البغيض، ومن أجل الدفاع عن الدين والمقدسات والمسجد الأقصى والمسجد الإبراهيمي في الخليل ومواجهة الإرهابيين والمستعمرين والعنصريين ومجرمين الحرب الإسرائيليين، ومن أجل وقف المشروع الصهيوني ووأده.

ويعتبر هذا الشكل من المقاومة والجهاد ورد العدوان من أرقى أنواع المقاومة والجهاد في سبيل الله والوطن والإنسان العربي، قال الله تعالى في كتابه: "وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين".

يقوم الاستشهادي لرد اعتداء الجيش الصهيوني ومجازره والثأر والانتقام منه لأنه يمارس الإبادة والإرهاب والعنصرية والاستعمار الاستيطاني.

وتعتبر حياة الاستشهادي وذكراه من أنصع الصفحات في تاريخ المقاومة الفلسطينية وتروى بطولاتهم في كل مكان، في البيت والمدرسة والجامع والمقهى والمكتب، ويتسارع الشباب للانضمام إلى صفوف الاستشهاديين، ويؤيد 90% من الشعب الفلسطيني العمليات الاستشهادية، وأصبح الاستشهاد في مواجهة الصهاينة أعداء الله والوطن والمواطن والإنسان أعلى تضحية في سبيل الجهاد، وتتعزز ضرورتها وأهميتها في استمرار ممارسة "إسرائيل" لهمجيتها ووحشيتها وفي تصعيدها للقتل والاغتيالات والإبادة والتدمير بدلاً من القضاء على الأسباب التي تدعو إلى الاستشهاد وإنهاء الاحتلال وتدمير المستعمرات وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة.

وتكتسب العمليات الاستشهادية الشرعية انطلاقاً من قرار الأمم المتحدة رقم /181/ واستخدام إسرائيل للقوة العسكرية والحروب العدوانية عام 1948 لاحتلالها أجزاء واسعة من أراضي الدولة العربية التي حددها القرار ولطردها حوالي مليون من الشعب الفلسطيني من المناطق التي احتلتها ويزيد من شرعيتها الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة جراء حرب حزيران التي أشعلتها عام 1967 ورفضها الانسحاب وتطبيق قرارات الأمم المتحدة، وعجز الأمم المتحدة ومجلس الأمن عن تطبيق القرارات الدولية ووقف الهولوكوست الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني. لذلك لم يبق أمام الشعب الفلسطيني إلا اللجوء إلى المقاومة والعمليات الاستشهادية لكنس الاحتلال الإسرائيلي البغيض، وهو

في حالة الدفاع عن النفس، وبموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة يحق للمعتدى عليه استخدام كافة الأسلحة لمواجهة المعتدي والمحتل واستخدام ما بحوزته من أساليب وأسلحة لتحرير وطنه وممارسته حقه في تقرير المصير.

إن الدول العربية مطالبة باتخاذ سياسة صادقة في دعم الشعب العربي الفلسطيني والتصدي الفعلي والحقيقي للوحشية والهمجية الإسرائيلية حتى لا تبقى "إسرائيل" مطمئنة بعدم وجود رد فعل عربي على الإبادة الجماعية والتدمير والدمار وسياسة الأرض المحروقة التي تطبقها في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وتشعر "إسرائيل" بالاطمئنان لعدم وجود موقف عربي يردعها عن ممارسة الإبادة الجماعية، لأن سقف بعض وزراء الخارجية العرب التوسل والاستجداء وتنفيذ الأوامر والرغبات الأمريكية والإسرائيلية وتشجع الولايات المتحدة "إسرائيل" على الاستمرار بالإبادة الجماعية وتدمير المنجزات العربية بهدايا الأسلحة الحديثة والدعم السياسي والمالي والإعلامي.

إن الاستشهاديين الذين يروون بدمائهم الزكية الأراضي الفلسطينية المحتلة ويودعون الآباء والأمهات والإخوة قبل التوجه للقيام بعملياتهم البطولية وهم يعرفون سلفاً بأنهم يقدمون أغلى ما يملكون، يقدمون حياتهم وأرواحهم لكنس الاحتلال الإسرائيلي وثمناً للأرض والحقوق المغتصبة وثأراً وانتقاماً لأرواح مئات الآلاف من الفلسطينيين والعرب والمسلمين الذين قتلتهم إسرائيل يجب تقديرهم ورفعهم إلى مستوى الملائكة والقديسين، وهم أشرف وأنبل بني البشر.

إنهم شهداء يبذلون أرواحهم ودماءهم في سبيل الله والوطن ولتوجيه الضربات المؤلمة للعدو العنصري والإرهابي والاستعماري، إنهم يتصدون لأسوأ أنواع العنصرية والاستعمار الاستيطاني في تاريخ البشرية، ويدافعون عن أرضهم وأموالهم وكرامتهم، لذلك لا يجوز على الإطلاق القبول بموقف العدو الصهيوني واعتبارهم منتحرين أو من الإرهابيين، فالإسرائيليون هم الإرهابيون وليس هؤلاء الأبطال الذين يدافعون عن وطنهم وحقوق شعبهم وأمتهم وعن مقدساتهم ويتصدون لأسوأ الإرهابيين اليهود في التاريخ، إن نضالهم وجهادهم هو أعظم وأفضل أنواع الجهاد، لأنهم يعملون على تحرير الأرض والحقوق المغتصبة.

إن اليهودية والصهيونية والكيان الصهيوني هم أول من مارس الإرهاب ويزعمون أنهم يحاربون الإرهاب فهل مقاومة الاحتلال إرهاب؟

لقد أقر الإرهابي بنيامين بن اليعازر وزير حرب العدو السابق "بأن العمليات الاستشهادية سلاح لا يمكن لإسرائيل القضاء عليه وأن الخيار العسكري الإسرائيلي، قد فشل في القضاء على الانتفاضة الفلسطينية، وإن "إسرائيل" استنفدت كل الوسائل العسكرية في حربها ضد الفلسطينيين. لقد وصلت إسرائيل إلى الطريق المسدود".

إن تصعيد أشكال النضال كافة لكنس الاحتلال وزعزعة استقرار الكيان الصهيوني هو الطريق الصحيح للوصول إلى الحقوق الوطنية وإنهاء الاحتلال وتفكيك المستعمرات، ولإجبار العدو الإسرائيلي على وقف الهولوكوست والإرهاب والعنصرية والتمييز العنصري.

إن ما يتعرض له الشعب العربي الفلسطيني من إرهاب وعنصرية وإبادة جماعية وحرمان من الحقوق الوطنية والقومية والدينية ومن أبسط حقوق الإنسان، وتدمير مؤسساته الصناعية والزراعية والتعليمية والصحية والعمرانية

يظهر بجلاء وحشية وهمجية "إسرائيل" والدول الغربية المؤيدة لها وفي طليعتها الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي.

ويظهر الوجه الإرهابي والعنصري القبيح للاستعمار الاستيطاني اليهودي، كما يظهر بجلاء ضعف وهزالة وفشل وتقصير الأمم المتحدة بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني ووقف تهويد وطنه ومقدساته.

إن "إسرائيل" دولة مغتصبة للأرض والحقوق والمياه والمقدسات، وتمارس بشكل منهجي ومخطط ومدروس ومستمر إبادة الشعب العربي الفلسطيني ومسحه من الوجود وترحيله وتوطينه خارج وطنه وتذويبه لإحضار أكبر عدد ممكن من "يهود" العالم إلى "فلسطين العربية" وإقامة "إسرائيل العظمى" وتحقيق نظرية المجال الحيوي في الوطن العربي لليهودية العالمية والهيمنة على المنطقة والثروات فيها من المحيط إلى الخليج، ومن النيل إلى الفرات.

لذلك لم يبق أمام الشعب العربي الفلسطيني والأمة العربية والإسلامية إلا اللجوء إلى المقاومة بكافة أشكالها بما فيها اللجوء إلى السلاح والعمليات الاستشهادية لكنس الاحتلال الإسرائيلي البغيض والقضاء على إرهاب وعنصرية الكيان الصهيوني وتدمير المستعمرات اليهودية في الأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية المحتلة واستعادة الأرض والممتلكات والثروات والحقوق المغتصبة.

* * *

النهاية